Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/CP.9
2 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام
الدورة الثانية للجنة المرأة
اجتماع خبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين + ١٠)
الاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية
بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤

الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) من المملكة الأردنية الهاشمية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

04-0299

المحتويات

الصفحة

منهجية إعداد التقرير ١

أولاً- لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين ١

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات الأخرى التي تحددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ٥

ثالثاً- التنمية المؤسسية ٢٠

رابعاً- التحديات الرئيسية والتدابير المتخذة لمواجهتها ٢٤

المصادر ٢٨

الملاحق ٣٠

منهجية إعداد التقرير

اتبعت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في إعداد هذا التقرير منهجية تشاركية قامت على جمع الجهود في القطاعين الحكومي وغير الحكومي من خلال دعوتهما للمشاركة في كتابة التقرير وتحديد محتواه. فقد قامت اللجنة بعقد ثلاث لقاءات جمعت ناشطين ومهتمين وعاملين في مجال قضايا المرأة وعلى المستويين الحكومي وغير الحكومي من منظمات نسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وذلك خلال الشهرين الأولين من العام الجاري.

اللقاءات الوطنية الثلاث شملت عدة مواضيع أساسية، حاولت اللجنة من خلالها الإجابة عن تساؤلات طرحت في الاستبيان الذي أعدته الأمم المتحدة لهذا الغرض، والذي حدد الجوانب المختلفة التي ينبغي التركيز عليها وإيراد المعلومات الدقيقة والتحليلية بصددها. فكانت "التشريعات والتغييرات التشريعية والبرامج والمشاريع الناجحة" موضوع اللقاء الأول الذي عقد بتاريخ ١٤/١/ ٢٠٠، أما اللقاء الثاني فتناول موضوع "التنمية المؤسسية والنهوض بالمرأة" بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١١، فيما كانت " الإنجازات والتحديات في مجال تقرير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" موضوع اللقاء الثالث والأخير والذي عقد بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٩. إضافة إلى أنه قد تم توزيع مسودة التقرير على كافة الجهات التي أسهمت في إعداده من أجل المراجعة وإبداء الملاحظات حول المعلومات الواردة فيه، وقد تم عقد ورشة عمل نهائية بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ لغايات إقرار محتوى التقرير. وبشكل عام يشكل التقرير جهود الجهات المشاركة في إعداده ويوثق إنجازاتها على صعيد النهوض بالمرأة منذ عام ١٩٩٥ مع تركيز أكبر على السنوات الخمس الأخيرة.

أولاً- لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين

شهدت العقود الأخيرة في الأردن اهتماما متزايدا بقضايا المرأة وشكل وطبيعة مشاركتها في المجتمع، وانعكس هذا الاهتمام جليا على المستويين الرسمي والأهلي. فقد حقق الأردن على المستوى المحلي إنجازات هامة على صعيد سياسات تفعيل المساواة فيما يتعلق بحقوق المرأة وتمكينها ورفع سويتها في المجتمع بما ينسجم وتطورات حياتها وانخراطها المتزايد في قطاعات العمل والتعليم والسياسة. فقد أصبحت قضية المساواة بين المرأة الأردنية وبين الرجل كمواطنين وكما نص الدستور قضية أساسية، حيث برزت العديد من المطالبات الداعية لترجمة هذه المساواة الدستورية في التشريعات والسياسات، وانعكست هذه المطالبات في نص واضح في الميثاق الوطني (١٩٩١) برفض التمييز المبني على الجنس، وتكرسّ ذلك مؤخراً في وثيقة الأردن أولاً، وخطاب التكليف السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الحكومة الحالية في تشرين الأول ٢٠٠٣ مؤكداً ضرورة العمل على إشراك المرأة في التنمية الوطنية الشاملة، والنهوض بها. وانسجاما مع الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الأردن اليوم، ومواكبة لأجواء الديمقراطية التي تكرس حقوق المواطن وتحترم حقوق الإنسان، وترجمة لما جاء به مؤتمر بيجين وإعلانه وخصوصا الفقرات(٢٨٧،٢٩١) من منهاج العمل الذي انبثق عنه، تم في عام ١٩٩٦ تعديل مهام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المؤسسة عام ١٩٩٢ لتمثل الآلية الوطنية الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث أنيطت باللجنة وبموجب قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٩٩٦ مهام تتواءم مع ما هو منصوص عليه في منهاج عمل بيجين للآليات الوطنية.

أما بخصوص آليات الرصد والمساءلة الوطنية فقد شهد الأردن تطوراً ملحوظاً في هذا الخصوص فتشكل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجعية للحكومة الأردنية، وبشكلها الكامل (أمانة عامة وشبكات فرعية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية) آلية الرصد الوطنية المعتمدة لدى جميع الجهات الحكومية في كافة ما يتعلق بقضايا المرأة، بالإضافة إلى كونها الممثلة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية في كافة المحافل الدولية والإقليمية المتعلقة بقضايا المرأة (تفاصيل مهام اللجنة مشروحة في الجزء الثالث من التقرير). يشكل كذلك تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة تتولى مهام مساءلة الحكومة في كل ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والتمييز، آلية المساءلة الوطنية في قضايا التمييز بكافة أشكاله وأنواعه خصوصاً من خلال آلية الشكاوي التي تشكل إحدى أهم الآليات المستخدمة ضمن إطار المركز (تفاصيل المركز في الجزء الثاني).

وبخصوص وضع الخطة الوطنية فقد نسقت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي عمليات الإعداد لبرنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة الأردنية (١٩٩٨-٢٠٠٣) في إطار المتابعة على تنفيذ خطة العمل وتوصيات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (١٩٩٥). شملت الخطة مجموعة من المحاور التي اعتمدت على أنها ذات أولوية وطنية، ومن بين اهم ما جاء فيها محور التمكين وتعزيز القدرات الذاتية للمرأة، محور العدالة والمساواة، ومحور المشاركة في عمليات صنع القرار. وتمت بمشاركة ١٩ مؤسسة حكومية و٢٦ مؤسسة غير حكومية بلورة واقتراح ما مجموعه ١٠٦ مشاريع ليتم العمل عليها خلال خمس سنوات، بالإضافة إلى محورين للمتابعة والتقييم. وقد تحققت نجاحات في مجال السياسات العامة المطروحة في برنامج العمل، إلا أنه وعلى مستوى المشروعات فإن النجاح لم يتحقق إلا لعدد محدود من هذه المشروعات وذلك لعدة أسباب سيتم شرحها بالتفصيل في الجزء الأخير من التقرير. وعلى كل الأحوال فقد خرجت الإنجازات المحققة على صعيد النهوض بالمرأة الأردنية عن إطار وبرامج العمل وجاءت لتصب بشكل أكبر في ما يسمى بالاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والتي استوحت روح بيجين ومحاوره الأساسية ولكن ضمن إطار وطني محدد اكثر ومنسجم مع الخطاب والأولويات الوطنية الملحة والمتأثرة بمتغيرات ترتبط بالأوضاع الإقليمية لا يستطيع منهاج عمل عالمي أخذها بعين الاعتبار وذلك لخصوصيتها القطرية. أما فيما يتصل بالإنجازات المحققة على مستوى التشريعات، فقد تم وتجاوبا مع توصيات اللجنة الوطنية تعديل ثمانية قوانين ونظام واحد حققت المرأة من خلالها مكتسبات تشريعية هامة، من أهم هذه القوانين تشريعات اقتصادية مثل قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، قانون ضريبة الدخل، نظام الخدمة المدنية، تشريعات مدنية مثل قانون الأحوال المدنية، وقانون جوازات السفر وقانون الانتخاب، وتشريعات شخصية مثل قانون الأحوال الشخصية، وتشريعات جزائية مثل قانون العقوبات.

وحظيت قضايا المرأة أيضاً بحصة مهمة من مناقشات الحكومة ومجلس النواب، فعلى مستوى المناقشات الحكومية، نجحت تجربة تعد الأولى من نوعها في العالم العربي تم من خلالها دمج منظور النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣) وضمن مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة. فلأول مرة في الأردن تم تبني مبدأ تعزيز المساواة بين الجنسين كعامل منظم في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بذلت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهداً كبيراً لتحقيق هذا الإنجاز، حيث تتيح الخطة الاعتراف بقضايا المرأة وحقوقها بنفس الأهمية التي تخص بها الرجال، وشاركت المرأة الأردنية من خلالها في وضع سياسات حكومية حيوية، إذ شكلت النساء حوالي عشرين بالمائة من عضوية اللجان المكلفة بوضع هذه الخطة وهي نسبة عالية لم تتحقق في أي خطة تنمية سابقة، وتحتوي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٧) على أهداف خاصة بالمرأة تم أيضاً تضمينها غالبية قطاعات الخطة. وتركز ضمن هذا الإطار أيضاً الاستراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية (٢٠٠٤) الصادرة عن وزارة التنمية السياسية، وهي وزارة جديدة في الحكومة الأردنية المشكلة في عام ٢٠٠٣، تركز على أهمية مشاركة المرأة الفاعلة في الحياة السياسية الأردنية، مؤكدة أهمية حفظها لحقوق المواطنة للمرأة نصوصاً وممارسة.

وشكلت قضايا المرأة ضمن هذا الإطار أيضا مادة أساسية لنقاشات البرلمان، فبعد انتخابات ٢٠٠٣ التي شهدت أجواء ديمقراطية، وشاركت فيها المرأة الأردنية بشكل فاعل، وانبثق عن المشاركة فوز ستة نساء بمقاعد الكوتا التي خصصت للمرأة في وقت سابق من عام ٢٠٠٣. كان أمام البرلمان الجديد مهمة بالغة الأهمية تمثلت في مراجعة بعض القوانين المؤقتة (قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية)، مناقشتها ومن ثم قبولها أو ردها ضمن الإجراءات المعهودة للتعامل مع القوانين الجديدة والمعدلة في البرلمان. خرج قرار المجلس سلبيا إذ قضى برد القانونين. وظهر برنامج العمل الوطني بمبادرة من سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في تموز ٢٠٠٣ وبالشراكة بين اللجنة والهيئات النسائية ذات الإمتدادات الشعبية. انطلقت فعاليات البرنامج -عابرة لشمال، وسط الأردن وجنوبه- تحت شعار "إنجازات لا أمنيات". شمل العمل على البرنامج التنسيق لجملة من اللقاءات الوطنية بين الحركة النسائية وصانعي القرار السياسي في الأردن، بدأ بمجلس النواب. كما تجدر الإشارة ضمن إطار الحديث عن وضع وقضايا المرأة في البرلمان إلى انه قد تم تأسيس فريق عمل برلماني يهتم بقضايا المرأة يتكون من بعض البرلمانيات النساء والرجال من أهدافه تأييد قضايا المرأة المطروحة تحت قبة البرلمان.

وضمن إطار آخر، صادق الأردن على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عـــام ١٩٩٢. وفي العام الذي تلاه قام الأردن بتقديم أول تقرير مبدئي للجنة السيداو، وقام بتقديم تقرير ثان، أما التقرير الثالث والرابع فسيقدمان معاً وسيتم الانتهاء منهما في العام القادم وإرسالهما إلى اللجنة المعنية. وبالرغم من تحفظ الأردن على ثلاثة نصوص تتعلق بحق المرأة في إعطاء جنسيتها لأطفالها، وحق حرية الحركة، والزواج والوصاية على الأولاد، إلا أن الأردن قد قام بأخذ العديد من نصوص الاتفاقية بـــعين الاعتبار وتم تعديل مجموعة من القوانين بناءً عليها، فمثلاً: المادة (٢/١) من الاتفاقية تم العمل بها عن طريق إنشاء إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام، والمادة (٣) من الاتفاقية ترجمت عن طريق إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كمنظمة شبه حكومية تعنى بشؤون المرأة، والمادة (٧/ب) من الاتفاقية تم تبنيها من خلال مشاركة المرأة في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعوام من ١٩٩٩-٢٠٠٣ وغيرها من التعديلات التي سنأتي على تفصيلها في الجزء اللاحق. أما بخصوص التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة على تقارير الدول الأطراف فقد أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية عن تقديرها للجهود التي قام بها الأردن بالعمل على تطبيق نصوص الاتفاقية ضمن القوانين الأردنية، والجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تعمل كحلقة وصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بشؤون المرأة، إذ ثمنت اللجنة عالياً المنهجية التشاركية التي تستندها اللجنة الوطنية في إعداد التقارير الوطنية والعمل على قضايا المرأة بشكل عام.

إلا أن اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما زالت ترى أنه يجب التركيز على العادات والتقاليد التي ما زالت تؤثر في نظرة المجتمع للمرأة، وإقرار قانون يجرّم العادات التي يميز من خلالها ضد المرأة. بالإضافة إلى رفع وعي المجتمع لتغيير الأنماط السلوكية

المتبعة التي تميز فيها ضد المرأة. كما توصي بنشر السيداو في الجريدة الرسمية حتى يعطى لها صفة إلزامية، وتعديل قانون الجنسية وقانون العقوبات فيما يخص جرائم الشرف، وأخذ التدابير القانونية والاجتماعية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى مراجعة قانون العمل وإقرار نص صريح بمساواة العمال (ذكوراً وإناثاً) بالأجر في حال قيامهم بنفس العمل. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع نشر السيداو في الجريدة الرسمية قد تم تضمينه في "خطة التنمية السياسية" التي صدرت مؤخراً عن الحكومة الأردنية، حيث من المتوقع الانتهاء من هذه الخطوة مع نهاية عام ٢٠٠٤، مما سيسهل عمليه موائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية. أما بخصوص تعديل قانون العقوبات وقانون العمل فهي حالياً قيد المراجعة.

إضافة إلى الإنجازات الهامة المحققة على صعيد التشريع، والتمثيل في مواقع وعمليات صنع القرار والتي لم تمثل فقط تبني الكوتا في البرلمان بل تعدته إلى زيادة تعيين وزيرات على مستوى الحكومة، وتعيينات هامة على مستوى المجالس البلدية ومجلس الأعيان والسلطة القضائية، وبالإضافة إلى هذا كله تنخرط النساء في الأردن وبشكل متزايد في قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي أصبح يدرس على مستوى الجامعات للراغبين في التخصص كمبرمجين ومهندسين حاسوب كما هو الحال في المدارس الحكومية والأهلية. في تقرير أعدته إحدى المنظمات الدولية في عمان، تبين أن (٣٢%) من طلاب دراسات الكمبيوتر "علم الحاسوب" هــن من الإناث و(١٥%) من الجالسات على مقاعد الدراسة في كليات هندسة الحاسوب هن من الإناث أيضاً وتعمل الخريجات منهن اليوم بشكل فاعل في القطاعين العام والخاص وتبعاً لمسح أخير أجرته دائرة الإحصاءات العامة فإن (٥%) من الأسر الأردنية تمتلك جهاز كمبيوتر في البيت، بالإضافة إلى الانتشار الواسع لمقاهي الإنترنت والتي ترتادها النساء كما يزورها الرجال على حد سواء.

تكيف الأردن مع آثار العولمة ولا سيما جانبها الاقتصادي في الأردن التي شملت توجهاً نحو الخصخصة، وتبني نظام السوق المفتوح وتشجيع الاستثمار الذي أسهم في ظهور "المناطق الصناعية المؤهلة" والتي أوجدت فرص عمل كبيرة لقطاعات واسعة من النساء، وتقوم وزارة العمل برعاية شؤون النساء العاملات في القطاع الخاص وفي هذه المناطق. وعلى أية حال، لا توجد حتى الآن دراسة وافية عن أثر العولمة على الأوضاع الاقتصادية للمرأة، ولكن السيناريو الأكثر قرباً للواقع يمثل تخوفاً من أن تحرير السوق والخصخصة سيؤثران سلباً على عمالة النساء، سيما وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار نسبة البطالة المرتفعة بين النساء الأردنيات والبالغة ٢٠,٣% مقارنة بـــ ١٤% بين الرجال (تقرير أوضاع المرأة ٢٠٠٤). هذا بالإضافة إلى الأبعاد التي من الممكن أن تخلقها خدمة الدين الخارجي، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الداخلية الصعبة ومحدودية الموارد على الصعيد الوطني.

وبعد أن نجحت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في دمج قضايا الجندر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٩-٢٠٠٣ والتي شملت اكثر من ١٦ قطاعاً، ارتأت اللجنة الوطنية ضرورة العمل المباشر مع المؤسسات الحكومية لدمج منظور النوع الاجتماعي (الجندر)، وقد تم البدء بالعمل مع ديوان الخدمة المدنية نظراً لدوره المحوري في التأثير على المؤسسات الحكومية الأخرى، كما تم على المستوى الوطني تطبيق تجارب لدمج النوع الاجتماعي شملت وزارة الزراعة ودائرة الأراضي والمساحة تفاصيلها مشروحة في الجزء الثاني من التقرير.

الإنجازات العديدة التي تمت الإشارة إليها وسيتم تفصيلها في الجزء اللاحق لم تكن لتتحقق لولا الشراكات الهامة التي جمعت الفاعلين الأساسيين في مجال العمل على قضايا المرأة والنهوض بها وعلى المستويين الوطني والدولي، فتعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على المستوى الوطني من خلال أذرع تنفيذية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي وذلك من خلال اللجان الفرعية ضمن اللجنة الوطنية تتضمن شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية، اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، فريق العمل القانوني، كما تم مؤخرا استقطاب مهنيات وأكاديميات من الجامعات الوطنية للاستفادة من خبراتهن في دعم قضية المرأة والنهوض بها تحت ما سمي بمنتدى الأكاديميات والمهنيات. ويستمر التنسيق على المستوى الدولي مع منظمات الأمم المتحدة المعنية ومكاتبها الإقليمية في الأردن.

ولم يتوقف الأمر على استقطاب النساء والعمل معهن فقط بل شمل أيضا العمل مع الرجال والفتيان ودمجهم في البرامج التي تعالج قضايا المرأة، فبالإضافة إلى برنامج العمل الوطني: إنجازات لا أمنيات الذي استهدف إشراك النواب الرجال في النقاشات التي تخص الجوانب التشريعية من حياة المرأة والنتائج الإيجابية التي تحققت جراء ذلك، تعمل المؤسسات الوطنية الأخرى على استهداف الرجال والفتيان ضمن برامجها، فقد تمكن المجلس الأعلى للسكان على سبيل المثال من دمج الفتيان والرجال في برامجهم النوعية لا سيما برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات الأخرى التي تحددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

سنستعرض في هذا الجزء البرامج والمشاريع الناجحة والمطبقة تبعاً للمجالات الحاسمة الواردة في منهاج عمل بيجين.

ألف- أمثلة على السياسات والتغييرات التشريعية والبرامج والمشاريع الناجحة

١- المرأة والفقر

تحتل المشاريع والبرامج التي تعالج الفقر في الأردن أهمية مركزية، كما تحتل موضوعات الفقر والمرأة حيزاً مهماً فعلى صعيد السياسات العامة الناجحة تم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في آذار ٢٠٠٢، وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء بشكل عام انسجاماً مع الغايات والأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠) ولا سيما الغاية (١). وبالرغم من أن الاستراتيجية تتخذ من الأسرة وحدة أساسية، فان المرأة تعتبر مستهدفاً أساسياً من البرامج التي من الممكن أن تنبثق عن الاستراتيجية. فتحدد الاستراتيجية على سبيل المثال المنتفعين من برامج المعونة النقدية الطارئة والاستثنائية لتلك الأسر التي يدخل معيلها السجن، أو أن معيلها قد أصابه المرض، أو توفي خلال الشهرين السابقين. كما أنها تحدد الأسر التي ترأسها امرأة مطلقة أو أرملة كمنتفع من برامج المعونة النقدية المتكررة. ونشهد في الأردن الآن تحسيناً للبنى المؤسسية في الأجهزة المعنية بالفقر كصندوق المعونة الوطنية الذي تشكل النساء ما مجموعه ٦٠% من المنتفعين من معوناته.

كما تم تضمين الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمرأة الأردنية قسم خاص بالنساء الفقيرات ضمن محور الأمن البشري والحماية الاجتماعية يتضمن إجراءات تشمل التعريف بواقع احتياجات المرأة الفقيرة من جميع النواحي حتى يتم وضع برامج تهدف إلى تقليص نسبة الفقر وضمان إمكانية حصول المرأة الفقيرة على عناية صحية كافية وفرص تعليمية وتحسين أمنها الاقتصادي بزيادة فرص تشغيلها من خلال برامج تنموية في الريف والحضر.

٢- تعليم المرأة وتدريبها

تشكل الإناث ما نسبته ٤٩% من الملتحقين بالتعليم المدرسي الأساسي والثانوي، إذ تشكل نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الأساسية ٩٦,١%، ونسبتهن للطلاب في المرحلة الثانوية ١٠٢,١ %، وفي المرحلة الجامعية ٩٨,٨%، كما انخفضت نسبة الأمية بين النساء إلى ١٥,٢% مقارنة بـــ ٥,٤% بين الرجال (الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٢). مما يشير إلى أن الأردن قد تمكن جزئيا من تحقيق الغاية (٣) الهدف (٤) من غايات التنمية الألفية والذي ينص على "إزالة الفروقات المبنية على أساس النوع الاجتماعي في التعليم الأساسي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥ وفي مستويات التعليم الأخرى بحلول العام ٢٠١٥". وتقوم العديد من المنظمات غير الحكومية بتنفيذ برامج محو للأمية لدى النساء، وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم التي نفذت برامج نتج عنها (٩) مراكز ريادية على مستوى المملكة لتطوير برامج_محو الأمية للأميات وشبه الأميات. ويشهد الأردن توجهاً مكثفاً نحو تعزيز نوعية التعليم والتدريب المقدّم للمرأة. فتقوم وزارة التربية والتعليم بإعداد دورات متخصصة لتدريب المدربين والمدربات في مجال تعليم_الكبار وتوفير حوافز معنوية للملتحقات من النساء فيها. كما وأن هناك مساع لتطوير النظام التعليمي بمراعاة مفهوم الجندر ضمن برنامج للتطوير التربوي يستهدف إدخال كافة المفاهيم والمهارات والممارسات الحياتية المعاصرة الملائمة للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية فيه. وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية والتوجه العام نحو الخصخصة لا يوجد حالياً توجه حكومي نحو خصخصة قطاع التعليم.

وتتضمن الرؤية العامة لبرنامج التطوير التربوي مجموعة من الملامح العامة للتغيير التربوي المنشود ومن أبرزها تفعيل دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديث النظام التربوي بما ينسجم ودور الاقتصاد المعرفي، وتحقيق تطوير تقني يشتمل على الكمبيوتر والإنترنت (وزارة التربية والتعليم، رسالة المعلم، ٢٠٠٣). ومن ضمن إطار هذا البرنامج تقوم وزارة التربية والتعليم على صعيد تعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار التعليمي بربط الترفيع للمواقع المختلفة من الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس بالانخراط في الدورات التي يجب أن يلحق بها المدّرس أو الموظف (الذكر والأنثى) حتى يترفع. مما دفع بالعديد من النساء للاشتراك في هذه الدورات بغض النظر عن مكانها.

وقد أجرى أحد مراكز البحوث الأردنية دراسة تحليلية للمناهج الدراسية باستخدام منظور النوع الاجتماعي وذلك من خلال استخدام منهج تحليل المضمون للتعرف على واقع الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية.

كما أولت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر اهتماما خاصا لتعليم الإناث من خلال توضيح أثاره على خفض معدلات الفقر، وزيادة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وخفض لنسب معدلات وفيات الأطفال والنساء. بالإضافة إلى أثره على زيادة نسبة مشاركة النساء في العمل الإنتاجي والسوق.

كما ركزت على أهمية تعليم الإناث وردم الفجوة النوعية والأسباب التي تحول دون تطبيق إلزامية التعليم بالنسبة للفتيات فقد برز أيضا ومن خلال الاستراتيجيات المقترحة اهتمام خاص بتطوير البنية التحتية للمدارس، وتطوير البرامج التي تدعم إلغاء المصاريف المباشرة (الملابس، الكتب، والقرطاسية) لتخفيف الضغط المالي عن أهالي الطلبة. هذا بالإضافة إلى البرامج الأخرى كالمشروع الغذائي للأطفال في المرحلة المدرسية من الصف الأول إلى الصف الثالث الابتدائي والذي يشتمل على توفير عبوة حليب لكل طالب، ومشروع المكمل الغذائي للطلاب من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر.

أما الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمرأة فقد أفردت بابا من محور الأمن البشري والاجتماعي للعمل على تحقيق الأهداف التالية: ١) تطوير النظام التربوي ورفع كفاءته الداخلية مع مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي، ٢) تطوير برامج التعليم غير النظامي مع مراعاة النوع الاجتماعي والتركيز على مجالات محو الأمية بأشكالها كافة (الأمية الأبجدية والوظيفية والحاسوبية)، ٣) رفع نسب الالتحاق ببرامج التعليم والتأهيل والتدريب المهني، و٤) تغيير الاتجاهات الاجتماعية السائدة التي تحد من خيارات المرأة التعليمية.

٣- المرأة والصحة

تحسن الوضع الصحي في المجتمع الأردني عامة، إذ يعتبر الاهتمام في القطاع الصحي من أولويات الخدمات التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية. فقد أفردت الخطط التنموية والاستراتيجيات المختلفة خططا خاصة لضمان تمتع جميع المواطنين والمواطنات بالخدمات الصحية الشاملة، وتعتبر وزارة الصحة الجهة الرسمية الأولى التي تشرف على القطاع الصحي في المملكة.

وتجدر الإشارة إلى مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم في المجال الصحي بشأن تقديم الرعاية الصحية المجانية لمن لا يستطيع تحمل أعبائها، وقد تمت ترجمتها فعلياً من خلال شمول جميع الأطفال (ذكور وإناث) تحت سن السادسة ضمن التأمين الصحي الشامل المجاني. وتوفر وزارة الصحة أيضاً ضمن مراكز موزعة على كافة مناطق المملكة فحوص ما قبل الزواج المجانية والتي تقدم للمقبلين على الزواج من ذكور وإناث. كما وتقدم المراكز الصحية أو مراكز الجودة النوعية (Quality Centers) والبالغة (٢٠٠) مركز موزعة في كافة مناطق المملكة خدمات عديدة من ضمنها خدمات الصحة الإنجابية لفترات ما قبل وما بعد الولادة، وتنظيم الأسرة.

قامت وزارة الصحة خلال الأعوام السابقة بتقديم مشاريع عدة لتطوير الخدمات الصحية حيث يبلغ عدد المشاريع التي تقدمها بالشراكة مع عدة جهات دولية ومحلية (٣٦) مشروعا في القطاع الصحي. من أبرزها مشروعي إعادة هيكلة قطاع الصحة عام ٢٠٠٣، ومشروع هيكلة القطاع الصحي والذي ينتهي في عام ٢٠٠٥، ومشروع مبادرات الرعاية الصحية الأولية والذي يهدف إلى استخدام منهاج تكاملي في الرعاية وتطوير الكفاءة المؤسسية والرقابة الصحية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، مشروع رعاية ما بعد الولادة، ومشروع القرى الصحية. كما تعمل وزارة الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية للحد من الأمراض وضمان تأمين الطعومات الصحية للأطفال والنساء في كافة المحافظات. هذا بالإضافة إلى مشروع الصحة الإنجابية والرضاعة الطبيعية.

تنشط المنظمات غير الحكومية في قضايا التوعية الصحية وتقديم الخدمات الصحية لفئات المجتمع المختلفة كما يساهم القطاع الأهلي من خلال المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات صحية وخاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية كمشروع الخدمات العيادية الثابتة وبرامج التوعية والتثقيف (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مسودة تقرير السيداو الوطني (الثالث والرابع)، غير منشور).

وتركز بعض المؤسسات الوطنية مثل المجلس الأعلى للسكان الذي تم تأسيسه كلجنة وطنية للسكان عام ١٩٧٣ وتحويله إلى مجلس أعلى للسكان في أواخر عام ٢٠٠٢. على التوعية بمفهوم الصحة الإنجابية من خلال تحول كبير في تركيز استراتيجيته الوطنية للسكان من تنظيم الأسرة والعناية بالأم والطفل إلى مفهوم الصحة الإنجابية الشامل الذي يشمل الرجال والنساء معاً. وتشتمل خطة العمل التي أعدها المجلس للعمل على الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة على مجموعة واسعة من البرامج والنشاطات أهمها رفع الوعي من خلال محور كسب التأييد[1]. ومن هنا فقد أولت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية اهتماما خاصا في توفير مراكز الرعاية الصحية الأولية لتصل إلى أكبر قطاع من المواطنين والمواطنات (خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة(المرحلة الأولى ٢٠٠٣-٢٠٠٧)). فبالإضافة إلى وزارة الصحة والمهام الموكلة لها، فإن تبني حكومة المملكة الأردنية الهاشمية للاستراتيجية الوطنية المحدثة للسكان للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٢٠) الصادرة عن المجلس الأعلى للسكان يشير إلى اهتمام رسمي واضح في هذا المجال، والتي تمت الموافقة عليها مؤخراً من قبل رئاسة الوزراء، وتهدف الاستراتيجية في عمومها إلى تحقيق نمو سكاني متوازن مع النمو الاقتصادي الوطني.

ومن ناحية الاستراتيجيات الوطنية فبالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية المحدثة للسكان التي ركزت على أهمية صحة المرأة، فقد أفردت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٢ محوراً خاصاً بالخدمات الصحية للفقراء، كما أفردت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة باباً في محور الأمن البشري والحماية الاجتماعية من استراتيجيتها المحدثة يتعلق في المجال الصحي[2]. كما يعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة علـــى تطوير استراتيجية متكاملة حـــول صحة الأسرة. مما يحقق ضمن هذا الإطار الأهداف (٦ و٧ و٨) من الأهداف الإنمائية للألفية.

تطور الأوضاع الصحية أدت إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، انخفاض نسب وفيات الأمهات وغيرها من المخرجات الإيجابية، وقد ارتفعت نسبة المرأة المسنة مقارنة بالعقود السابقة حيث تم تضمين قسم خاص باحتياجات النساء المسنات ضمن محور الحماية الاجتماعية والأمن البشري في الاستراتيجية الوطنية للمرأة المحدثة. وتشير مصادر وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفر (٨) دور لرعاية المسنين طاقتها الاستيعابية تقرب الثلاثمائة نزيل ونزيلة.

تقدم العديد من المنظمات غير الحكومية خدمات واسعة لذوي الاحتياجات الخاصة من النساء والرجال، ومراكزها موزعة على كافة أنحاء المملكة.

---

(١) أما محاور الخطة الأخرى فتشمل: تطوير أنظمة المعلومات الوطنية، الاستدامة المالية، كسب التأييد، تعديل الاتجاهات وتغيير السلوك، تطوير السياسات، التنسيق، والحصول على خدمات الصحة الإنجابية، تنظيم الأسرة.

٤- العنف ضد المرأة

لقد أصبح العنف على مدار العقد السابق قضية تثار بشكل واضح في المجال العام الأردني، فقد أثيرت قضايا العنف ضد المرأة في الصحافة والإعلام، وفي البرلمان، وأصبحت من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة قضية رسمية التزمت الحكومة الأردنية بوضع برامج للحد منها. وحددت الاستراتيجية الوطنية العنف كقضية أساسية في المحور الاجتماعي من محاور الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدت عام ١٩٩٣ وكجزء من محور الحماية الاجتماعية والأمن البشري من الاستراتيجية المحدثة. الإجراءات التي تطرحها الاستراتيجية ضمن هذا الإطار تتعدى البرامج والنشاطات التوعوية، إلى ضرورة إجراء تغييرات تشريعية تجرّم العنف ضد المرأة، وتدعو إلى ضرورة توفير خدمات إضافية للنساء المعرضات للعنف بكافة أشكاله.

وقد اعتمدت الحكومة الأردنية في (٢٠٠٤) نظام دور حماية الأسرة. وقد ظهر هناك توجه وطني لإنشاء (دار ضيافة) للنساء المعنفات لا تزال تفاصيله تحت الدراسة في عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية، فيما أسست إحدى المنظمات النسائية غير الحكومية أول دار لضيافة النساء المعنفات في الأردن وتستقبل العديد من الحالات سنوياً ولديها فروع في أغلب المحافظات، بالإضافة إلى تواجد العديد من خطوط الاستشارة القانونية والنفسية والمشرف عليها من قبل بعض المنظمات غير الحكومية.

كما تم إنشاء إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام عام ١٩٩٨ كإدارة أمنية متخصصة في التعامل مع قضايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية ضمن آلية تراعي سرية وخصوصية هذه القضايا وبما يتلاءم ومتطلبات حقوق الإنسان. وتتبع الإدارة في إجراءاتها المسار الوقائي الإرشادي من خلال نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول سبل مواجهة العنف ضد المرأة والطفل وطرق معالجتها وسبل الوقاية منها إضافة إلى المسار العلاجي من خلال إجراءات قانونية وتحقيقية وطبية واجتماعية ونفسية من قبل مختصين يتم اتباعها داخل الإدارة، وبأساليب مهنية خاصة في التعامل مع ضحايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية من النساء والأطفال.

أما بخصوص ما يعرف بجرائم الشرف، فإنه من الجدير الإشارة إليه إلى أن الظاهرة تشهد تراجعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة إذ تشير الأرقام والإحصاءات الرسمية المتوفرة لدى العديد من الجهات التي تعمل على هذه القضايا إلى انخفاض قضايا جرائم الشرف إلى (١٧) قضية في عام ٢٠٠٣ مقارنة بمعدل (٢٠-٢٥) قضية سنوياً في السنوات السابقة. كما جرى ضمن هذا الإطار تعديل قانون العقوبات المؤطر لهذه الجرائم (التعديل مفصل في الجزء الخاص بالإنجازات المحققة على صعيد حقوق الإنسان للمرأة). هذا بالإضافة إلى توفر العديد من الجهات الوطنية الرسمية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على التوعية بخطورة هذه الظاهرة وضرورة الحد منها، كما تعمل بعض المؤسسات على توفير خدمات متنوعة للضحايا المهددات بجرائم الشرف.

٥- المرأة والاقتصاد

بلغت نسبة الإناث في القوى العاملة إلى إجمالي العاملين (١٥ سنة فما فوق) (١٦%) في عام ٢٠٠، أما نسبة البطالة بين النساء فبلغت ٢٠,٣% للعام ذاته. (تقرير أوضاع المرأة الأردنية،

٢٠٠٤). ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن، المتمثلة بالأزمة الاقتصادية التي يواجهها منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي يعدّ التمكين الاقتصادي واحداً من الأولويات الأساسية للمرأة الأردنية، وقد احتل هذا الموضوع محوراً هاماً من محاور الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمرأة الأردنية الذي يدعو من جملة أهدافه إلى: (١) زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، (٢) رفع قدرات المرأة من خلال التدريب والتعليم، (٣) زيادة المعرفة بالآثار السلبية للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني التي تحد من فرص تمكين المرأة اقتصادياً، و(٤) إيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي، وتضمن المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في هذا المجال.

وتنفيذاً لتطلعات صاحب الجلالة المتعلقة بتحسين مستوى معيشة المواطنين وخفض مستويات البطالة والفقر، وتخفيف أعباء برامج التصحيح الاقتصادي، انطلق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية ضمن حزمة الأمان الاجتماعي/وبرنامج تنمية المحافظات في بداية عام ٢٠٠٢ بجهد منسق بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية غير الحكومية والحكومية. ومن بين أهم مكونات البرنامج، برنامج تنمية التجمعات الريفية، مراكز تعزيز الإنتاجية، البنية التحتية الداعمة للاستثمار، المنح الصغيرة، والتدريب، والتي يستفيد منها العديد من المواطنين (ذكور وإناث).

وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم برامج للتخفيف من حدة الفقر وضمن برامج إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم وتستهدف قطاعات واسعة من النساء.

وتقوم العديد من المنظمات غير الحكومية بتنفيذ برامج تنمية اقتصادية وتمكين اقتصادي للمرأة، كالمطابخ الإنتاجية، والقروض الصغيرة، والمشاريع الإنتاجية متوسطة الحجم والصغيرة، وصناديق الائتمان وما إلى ذلك.

٦- المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

تطـور الوضع السياسي للمرأة في الأردن في العقود القليلة الأخيرة بشكل مكثف وإيجابي، وضمن هذا الإطار نسوق الإنجازات التالية:

تم في مطلع عام ٢٠٠٣ تبني كوتا نسائية خصصت من خلالها (٦) مقاعد للنساء في البرلمان الأردني. الكوتا المتبعة مفتوحة بمعنى أنها تفسح المجال أمام المرأة بالفوز عن طريق التنافس الحر، وبالفوز من خلال التنافس على مقاعد الكوتا التي تحتسب لها الفائزات بإجراء نسبة وتناسب مع نسب الاقتراع في كل دائرة انتخابية، بحيث تحظى بالمقاعد المخصصة للكوتا صاحبات أعلى أصوات مقارنة إلى نسب الاقتراع في دوائرهن الانتخابية. وتجدر الإشارة إلى أن الكوتا تدبير مؤقت لا يزال يواجه بعض التحديات والعمل جاري على تجاوز هذه التحديات من خلال خطة عمل واستراتيجية التنمية السياسية التي تجري مؤخراً مناقشتها بهدف إقرارها. وتجدر الإشارة إلى أن المرشحات النساء لآخر انتخابات (٢٠٠٣) كانت الأعلى مقارنة بسابقاتها من الدورات الانتخابية حيث بلغ (٥٤) مرشحة، مقارنة بـ (١٧) في انتخابات ١٩٩٧، و(٣) في انتخابات ١٩٩٣، و(١٢) مرشحة في انتخابات ١٩٨٩. وقد حققت مشاركة المرأة السياسية من خلال الاقتراع تحسناً ملحوظاً ونسباً مرتفعة غلبت في بعض الدوائر الانتخابية نسب مشاركة الرجال، وقد شكلت نسب التسجيل للاقتراع لدى الإناث ٥٢% من نسب المسجلين للاقتراع الإجمالي. كما وتشكل التدابير الخاصة بدعم مشاركة المرأة السياسية جزءاً مهماً من استراتيجية وخطة عمل وزارة التنمية السياسية.

بعد نجاح التعيين على مستوى المجالس البلدية كأحد " وسائل التمييز الإيجابي" التي استخدمت وتم من خلالها تعيين (٩٩) سيدة في المجالس البلدية لعام ١٩٩٤، والأثر الإيجابي الذي تركه ذلك والذي أدى إلى تشجيع النساء على خوض الانتخابات البلدية والفوز بها عام ١٩٩٥، وقد استمرت الحكومة الأردنية بنهج التعيين على هذا المستوى وذلك من خلال تعيين سيدة واحدة على الأقل في كل مجلس بلدي لم تنتخب فيه امرأة. فضمن الانتخابات الأخيرة التي حصلت في أواسط ٢٠٠٣، تمكنت ما مجموعه (٥) سيدات من الفوز، بينما تـم تعيين (٩٤) سيدة. ومن الجدير ذكره أن انتخابات ٢٠٠٣ كانت ذات أعلى نسبة مرشحات حيث ترشحت ما مجموعه (٤٦) امرأة للانتخابات.

وضـمن الحكومة المشكلة مؤخراً (أواخر ٢٠٠٣) تم تعيين ٣ سيدات في منصب وزير في سـابقة تعـد الأولى من نوعها في الأردن، إذ لم يسبق أن تعينت أكثر من امرأة واحدة في منصب وزيـر إلا مرة واحدة تولت فيها المرأة حقيبتان وزاريتان في ذات الوقت (نهايات ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥). الوزيـرات يحملن حقائب: البيئة والسياحة، الشؤون البلدية والقروية، وحقيبة وزير دولة الـناطق الرسمي باسم الحكومة، كما تم تعيين مجموعة من السيدات في مناصب أعيان (٧ سيدات) ومناصـب سـفراء، فقد تم في مطلع الألفية تعيين سفيرتين، وارتفع عدد الدبلوماسيات ضمن كادر وزارة الخارجـية ليصبح ٢٤ دبلوماسية مشكلات ١٧% من الكادر الدبلوماسي الأردني، وهذا تطور ملحوظ إذا ما تم قياسه للعقود السابقة. كما وارتفعت نسبة الإناث في السلك القضائي إلى (٦,٨%)[٢].

أما المرأة في المواقع الإدارية العليا فان نسبها في تزايد مستمر، وعلى الرغم من كون نسبة النساء في مواقع الإدارة العليا في الأردن لا يتجاوز ٣,٨%، فان العديد من الوزارات والمؤسسات الوطنية تسعى بشكل مستمر لرفع هذه النسب، فقامت وزارة الصحة على سبيل المثال لا الحصر مؤخراً بتعيين (١٥) مديرة في الوزارة تعد سابقة على هذا المستوى.

وقد اعتمدت الحكومة مؤخراً خطة التنمية السياسية (٢٠٠٤)، والتي تتضمن محاور متعددة تعالج قضايا مرتبطة بتفعيل مشاركة المرأة في مواقع وعمليات صنع القرار.تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة حالياً بالإعداد لمؤتمر "التنمية السياسية والمرأة الأردنية" متبعة نهجها التشاركي ذاته الشامل لكافة قطاعات المجتمع الحكومية وغير الحكومية.

تضمنت الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمرأة الأردنية بعد مشاركة المرأة في الحياة العامة ولاسيما مواقع وعمليات القرار، محددة أهداف رئيسية تتوخى تحقيقها ضمن برنامج العمل المنبثق عن الخطة، وهي: (١) تعزيز مفهوم وممارسة المواطنة الكاملة للمرأة، (٢) تعزيز قدرات المرأة القيادية. تدبّر وتطبيق تدابير خاصة تدفع لمزيد من النساء نحو مواقع صنع القرار، (٣) العمل على تغيير الصورة النمطية المجتمعية لقدرات المرأة، وأدوارها في المجتمع.

وعلى صعيد دعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار فقد قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشـؤون المرأة وبالتعاون مع مجموعة من المؤسسات الوطنية بتنفيذ تجارب لدمج النوع الاجتماعي، تهـدف على العموم زيادة مشاركة المرأة في عمليات التخطيط الوطني الشامل، وزيادة مشاركتها في المواقـع الإداريـة العلـيا في مؤسسات الدولة العامة. يمكن الإشارة إلى تجارب رائدة ضمن هذا المجال، هي:

---

(٣) الأرقام والنسب تشير إلى عام ٢٠٠٣.

(أ) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩-٢٠٠٣

أما فيما يتعلق بدور اللجنة الوطنية في عمليات التخطيط الوطني، والتطوير القطاعي فقد تمثل من خلال المشاركة في رسم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩-٢٠٠٣) والتي شمل العمل عليها التنسيق بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة التخطيط من اجل دمج النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة من الخطة.ضمت اللجنة التنسيقية لبرامج وسياسات المرأة في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستة أفراد (خمسة نساء ورجل)، ممثل وممثلة عن وزارة التخطيط، واثنتان من الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، واثنتان من أعضاء اللجنة الوطنية تمثلان منظمات غير حكومية. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات دورية لتحديد نهج العمل والإشراف على تنفيذه، حيث اشتملت مسؤولياتها البنود التالية: " ١) وضع الخطوط الرئيسة للاتجاه الاستراتيجي بشأن قضايا النوع الاجتماعي في كل قطاع بما في ذلك تقييم معوقات تقدم المرأة ومشاركتها في العملية التنموية، ٢) تقديم إطار عمل أولي لدمج الاستراتيجيات الاجتماعية الخاصة بالمرأة والسكان وغيرها في الخطة الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يأخذ بالاعتبار الاتجاه الشمولي الذي يدعو لتحرر الاقتصاد واقتصاد السوق ومشاركة المجتمع المدني والتعاون الإقليمي والدولي بما في ذلك معاهدة السلام وحماية البيئة، ٣) دمج المشاريع الخاصة بالمرأة في القطاعات ذات العلاقة كجزء من المبادرة الحكومية، و٤) رفع التقارير الدورية للجنة التوجيهية للخطة وتقديم النسخة النهائية للعمل تبعاً للنتائج " (دمج النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩-٢٠٠٣)،اللجنة الوطنية لشؤون المـــرأة/٢٠٠٤).

(ب) دمج النوع الاجتماعي في المؤسسات الوطنية

لقد فتحت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأبواب أمام اللجنة الوطنية في تنفيذ عمليات دمج النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسات الوطنية، فقد تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية الذي وافق على الخوض في تجربة دمج النوع الاجتماعي على مستوى هيكليته الأساسية والخدمات المقدمة من قبله. وقد استند هذا المشروع إلى أن الدمج في إطار مؤسسي يعني استهداف تركيبة المؤسسة الهرمية وأساليب التعامل السائدة المقننة وغير المقننة، بالإضافة إلى قواعد العمل وكيفية تنفيذه، وجعلها حساسة لقضايا النوع الاجتماعي. وقد تم ضمن هذا الإطار تشكيل فريق عمل من موظفي ديوان الخدمة المدنية من أربعة أشخاص (رجلين وامرأتين) من أصحاب المناصب القيادية (ثلاث مدراء مديريات ورئيس قسم)، وعمل هذا الفريق مع موظفي اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في المراحل المختلفة للمشروع بعد أن تم تدريبهم في بدايات المشروع على أساليب تحليل النوع الاجتماعي. وقد تكون المشروع من أربعة مراحل أساسية شملت تحليل للموارد البشرية في الديوان، ومراجعة للتشريعات، ودراسة للثقافة المؤسسية السائدة في الديوان باستخدام وسائل البحث النوعي. شكلت هذه الدراسات التحليلية الأساس الذي بنيت عليه خطة العمل لدمج النوع الاجتماعي، ما تم وضع آليات لمتابعة خطة العمل، رصدها وتقييمها. اشتملت الخطة مجموعة من المحاور

---

(٤) سيأتي عرضنا لهذه التجربة توصيفياً عاماً، ولن يدخل في باب التحليل المعمق لأبعاد ونتائج عملية الدمج على مستوى الديوان، وذلك لالتزام اللجنة الوطنية أمام الديوان بعدم نشر النتائج التي تم التوصل إليها وبرنامج العمل المخطط له. كما أن العمل لا يزال في مراحله المبكرة التي يصعب فيها إجراء تقييم عام.

الأساسية أهمها: ضرورة العمل على مستويين – مستوى الديوان الداخلي، ومستوى الخدمات المقدمة من قبله، وضرورة العمل على رفع مستوى تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، العمل على رفع وعي الموظفين فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، والعمل على تعديل التشريعات التي اتضح أنها مميزة، وإيجاد سبل فعالة لضبط عمليات الانتقاء والتعيين، وأخيرا جعل بيئة العمل أكثر حساسية لتواجد الجنسين وتفعيل أنظمة التظلم والشكاوي الخاصة بالتمييز والعنف (خطة دمج النوع الاجتماعي في ديوان الخدمة المدنية، ٢٠٠٤).

ويمكن الإشارة ضمن هذا الإطار إلى محاولات مختلفة للدمج نفذتها مؤسسات وطنية كدائرة الأراضي والمساحة، ووزارة الزراعة حيث تتواجد "وحدة النوع الاجتماعي" بدأت بدمج منظور النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للوزارة منذ نهايات العام الماضي فقط، (وسنأتي على تفصيل هذه المحاولات في الجزء الثالث من التقرير).

باء- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة (الحديث عن هذا المحور مفصل في الجزء الثالث)

١- حقوق الإنسان للمرأة

وضمن هذا الإطار سنتحدث عن الإنجازات المحققة في مجال التشريع والقوانين، بالإضافة إلى ذكر أهم البرامج والمؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان عامة والمرأة خاصة والتي تكثف نشاطها مؤخراً في المجال العام الأردني.

الإنجازات المتحققة في مجال التشريع وتقرير السياسة:

- لقد كفل الدستور الأردني المساواة بين الرجل والمرأة في المادة (٦) والتي نصت على أن الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

- قام الأردن بالمصادقة على (١٧) اتفاقية من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ستُ منها أساسية، وأهمها في هذا الصدد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في عام ١٩٩٢، والاتفاقية الخاصة بالموافقة على الزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج واتفاقية للحقوق السياسية للمرأة.

- تم في السنوات الأخيرة تعديل العديد من القوانين ووضع قوانين أخرى تميز إيجاباً مثال على ذلك قانون الانتخابات المؤقت لعام ٢٠٠٣ والذي أقر نظام الكوتا. حيث سمح هذا القانون للنساء بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس النواب على أساس التنافس ومن ثم على أساس نظام الكوتا حيث خصص ٦ مقاعد للنساء في مجلس النواب، وذلك كإجراء مؤقت حتى تزيد نسبة المشاركة النسائية في الحياة البرلمانية بعدما فشلت المحاولات في الوصول إلى مجلس النواب في الانتخابات البرلمانية السابقة في الدورة الانتخابية لعام ١٩٩٧.

كما تم تعديل القوانين التالية التي أضافت مكتسبات تشريعية لصالح المرأة وأنهت التمييز الذي كان موجوداً فيها، فعلى سبيل المثال تم تعديل:

١- قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ والذي نص على عدم جواز إنهاء استخدام المرأة الحامل أو خلال فترة إجازة الأمومة. بالإضافة إلى حق المرأة في أخذ إجازة بدون راتب لا تزيد عن سنة للتفرغ لتربية أولادها ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد انتهاء تلك الإجازة. بالإضافة إلى أنه نص صراحة على حظر تشغيل النساء في الصناعات التي تشكل خطورة على المرأة وجنينها. وأعطى عشرة أسابيع إجازة أمومة للمرأة بأجر كامل بالإضافة إلى إعطائها فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد إرضاع مولودها الجديد. بالإضافة إلى أن القانون قد ألزم صاحب العمل الذي يستخدم على الأقل عشرين عاملة متزوجة أن يهيئ مكاناً مناسباً لأطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات، على أن لا يقل عددهم عن عشرة أطفال وأن يكونوا في عهدة مربية مؤهلة لرعايتهم.

٢- قانون الأحوال المدنية رقم (٩) لسنة ٢٠٠١: حيث نص هذا القانون على صرف دفتر عائلة مستقل للمرأة المطلقة بناء على طلبها، وصرف دفتر عائلة لكل أرملة مع أولادها. كما يصرف دفتر عائلة للأردنية المتزوجة من أجنبي.

٣- قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١: أتاح هذا القانون للمؤمن عليها المرأة للاستمرار في العمل بعد بلوغها سن الشيخوخة وحتى سن الستين إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة. بالإضافة إلى أنه بعد وفاة المرأة المشتركة في الضمان الاجتماعي يحق للمستحقين من الأبناء والبنات والأخوة والأخوات والوالدين الاستفادة من راتبها التقاعدي بنفس الشروط إذا كان المتوفى رجلا. كما يحق للزوجة الجمع بين راتبها التقاعدي وأية حصة تؤول إليها من راتب زوجها المخصص من الضمان الاجتماعي.

٤- قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١: ساوى هذا القانون بين الرجل والمرأة بالإعفاء، إذ يتمتع الزوج المكلف والزوجة المكلفة بالإعفاءات المنصوص عليها في القانون. وتتمتع الزوجة بالإعفاء الشخصي المتعلق بها والإعفاءات المترتبة على دراستها أو إعالة ودراسة أولادها. وللزوجة أيضاً إعفاءات متساوية مع الزوج تصل إلى حد ١٠٠٠ دينار، بينما كان في القانون السابق ٥٠٠ دينار للزوجة.

٥- قانون مؤقت لقانون الأحوال الشخصية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١: رفع هذا القانون سن الزواج من ١٥ و١٦ للإناث والذكور على التوالي إلى ١٨ للجنسين على حد سواء. كما أعطى الزوجة حق أن تطلب من القاضي التفريق بينها وبين زوجها إذا أعادت ما استلمته من مهرها وما تكلف به الزوج من نفقات الزواج وإذا امتنع الزوج عن تطليقها يحكم القاضي بفسخ العقد، وهو ما يعرف "بالخلع". كما ويتساوى حق الأم وحق الولي في مشاهدة الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضانته بواقع مرة كل أسبوع. كما أقر القانون ضرورة إعلام الزوجة الثانية والأولى في حالة رغبة الزوج بالزواج مرة أخرى، كما حدد ضرورة التحقق من الكفاءة المالية للزوج الراغب بالزواج بأخرى.

٦- قانون العقوبات المؤقت رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠١: تم استبدال العذر المحل في مادة ٣٤٠ من قانون العقوبات بالسبب المخفف فيما يتعلق بما يعرف بجرائم الشرف. حيث كان النص قبل التعديل يقضي بأن الرجل الذي يفاجئ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم على قتلهما أو إيذائهما أو أحدهما تمتع بالعذر المحل. أما في القانون الحالي فانه يتمتع

بالعذر المخفف وليس المحل. وكذلك الزوجة التي فوجئت بزوجها في حال تلبسه بجريمة الزنا قتلته أو قتلت من يزني بها أو اعتدت عليهما تستفيد من العذر ذاته.

٧- قانون الجوازات المؤقت رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣: نص هذا القانون على حق المرأة المتزوجة في إصدار جواز سفر دون الحصول مسبقاً على إذن زوجها بهذا الخصوص.

٨- نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٩٨: تم زيادة إجازة الأمومة في هذا النظام من ٦٠ إلى ٩٠ يوم مدفوعة الأجر.

وتم ضمن إطار العمل على حقوق الإنسان تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان في نهاية عام ٢٠٠٢ بموجب قانون رقم (٢٠٠٢/٧٥) كمؤسسة وطنية مستقلة تقوم بدور المنظم لآليات العمل على حقوق الإنسان في المملكة. بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العاملة والفاعلة في الأردن. من أهم ميزات هذا المركز هو أنه واحد من أهم المؤسسات الوطنية المعنية بتلقي الشكاوي للأفراد والمؤسسات، ويوكل إليها أيضاً مهام رصد تطبيق القوانين، وتعديلها بما يتوائم وروح الدستور والمواثيق الدولية خصوصاً فيما يتعلق بالحريات العامة، وقد تأسست ضمن إطار المركز لجنة المرأة والطفل، والتي لا تزال في مرحلة الإنشاء بمعنى أنه ليس لديها برامج ومشاريع محددة (المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤).

٢- المرأة ووسائط الإعلام

انطلقت الحملة الإعلامية العربية لتغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله في أعقاب مؤتمر قمة المرأة العربية الثاني الذي عقد في عمان في أواخر عام ٢٠٠٢ برئاسة جلالتها، إذ خرج بمجموعة هامة من التوصيات من بينها العمل وبشكل جدي وفاعل على تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام. تم تدشين الحملة في وقت مبكر من شهر آذار/٢٠٠٤ وبدأت الرسائل الإعلامية التي تعزز دور المرأة بالظهور على الشاشات الصغيرة. وتجدر الإشارة إلى أن الحملة قد جاءت لتنفيذ الاستراتيجية العربية للمرأة التي تم اعتمادها خلال مؤتمر القمة الثانية للمرأة العربية والذي عقد في عمان في نهايات عام ٢٠٠٢.

انسجاماً مع الدعوات العالمية ولا سيما دعوة اليونيسكو لضرورة تولي النساء مواقع قيادية لصنع القرار في المؤسسات الإعلامية ليوم واحد احتفالاً بيوم المرأة العالمي، استجابت وسائط الإعلام المختلفة لهذا القرار واستلمت النساء الأردنيات ولمدة يوم واحد مواقع صنع القرار في كافة المؤسسات الإعلامية الوطنية من صحافة، وتلفزة، وراديو، علماً بأنه توجد رئيسات تحرير لمطبوعات أسبوعية أو شهرية إضافة إلى رئيسة تحرير لجريدة يومية سياسية.

وقامـــت بعض المنظمات غير الحكومية بإنتاج مجموعة من الأفلام الوثائقية التي تـــناقش قضايا المرأة مثل قضايا العنف، وقضايا الطلاق ولا سيما المتعلقة بالخلع وصورة المرأة المطلقة.

٣- المرأة والبيئة

لقد أبدت الحكومة الأردنية[٤] والمنظمات غير الحكومية وخصوصاً النسائية منها اهتماماً جيداً بقضايا حماية البيئة خاصة مع وجود الكثير من المؤسسات الدولية المهتمة بتقديم الدعم للمشاريع البيئية فتجاوز عدد المنظمات التي تعمل على قضايا مرتبطة بالبيئة أكثر من عشرين جمعية نفذت أنشطة مختلفة وحظيت بالدعم الحكومي والشعبي وبدعم الجهات المانحة التي أعطت أنشطتها وبرامجها أولوية بسبب ارتباطها بالعامة من الناس وقدرتها على تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة عالية.

وقد شاركت الجمعيات والمؤسسات النسائية بالكثير من المشاريع البيئية على مستوى المجتمعات المحلية والتجمعات النسائية في المناطق الريفية والحضرية، وربما يكون برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي هو أحد أهم الأمثلة على إشراك المرأة في العمل البيئي حيث قدم الدعم لحوالي ٢٥ جمعية نسائية لتطبيق مشاريع وبرامج بيئية على مستوى المجتمعات المحلية تشكل ٣٧% من المجموع الكلي لمشاريع هذا البرنامج المنبثق عن مؤتمر ريو عام ١٩٩٢.

٤- الطفلة

تتوفر لدى الطفلة كما الطفل الأردني الحماية القانونية الكاملة من التمييز والاضطهاد والعنف. كما وتوفر المؤسسات والدوائر المختلفة مجموعة من البرامج التي تنمي مواهب الأطفال وترعى احتياجاتهم الثقافية والمعرفية والصحية.

تولي وزارة التربية والتعليم أهمية بالغة لرعاية الطفولة من خلال الأنشطة المتنوعة والفعاليات المتعددة في شتى المجالات الثقافية كالمسابقات والأنشطة الرياضية والاجتماعية وتنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات والرحلات العلمية والترفيهية ومسرح الأطفال المدرسي (تقرير الأردن الأول حول اتفاقية حقوق الطفل،٢٠٠٣).

وتتعاون وزارة الثقافة أيضاً مع (١٥) هيئة ورابطة معنية بشؤون ثقافة الطفل في الأردن ومسجلة رسمياً في وزارة الثقافة ويجري متابعة نشاطاتها وتقديم كل الدعم والرعاية الممكنة لها.

بادرت وزارة التربية والتعليم إلى تقديم مشروع لإنشاء رياض أطفال حكومية[5] في مديريات التربية والتعليم، فتتوفر غرف الروضة المستحدثة في مدارس الإناث أو المدارس المختلطة (كتاب وزارة التربية والتعليم إلى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة رقم ١٨/٣٠/ ٢٤٥٠٥ بتاريخ ٦/٥/ ٢٠٠٢). كما أن هناك توجه حكومي لإقرار منهاج خاص برياض الأطفال وعدم ترك الأطفال ضمن هذه المرحلة العمرية بدون منهاج تعليمي محدد ينمي احتياجاتهم.

---

(٥) قام الأردن بتطوير إطار إدارة البيئة من خلال إنشاء وزارة مستقلة لشؤون البيئة في العام ٢٠٠٣ لتكون بديلاً عن المؤسسة العامة لحماية البيئة كما قام بتطوير القانون رقم (١) لعام ٢٠٠٣ وهو قانون حماية البيئة الذي يغطي كل الجوانب البيئية في الأردن ويوفر صلاحيات كبيرة لوزارة البيئة.

(٦) تم استحداث (١٤٥) غرف روضة في المديريات المختلفة تستوعب ما يزيد عن (٣٢٣٧) طفل وطفلة. كما قامت الوزارة بتوفير المربيات وتوزيع الأدلة التعليمية وساهمت في توفير الأثاث (تقرير الأردن الثالث، الخاص بالسيداو، غير منشور)

فعلى صعيد قضايا الأسرة تم تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة عام (٢٠٠٢) برئاسة جلالة الملكة رانيا ليقوم برعاية شؤون الأسرة والنهوض بأوضاعها. وتستجيب استراتيجية المجلس حتى عام ٢٠٠٨ للقضايا التي تؤثر في قدرة الأسرة الأردنية والمساهمة في تحقيق أمنها ورفاهيتها، ويسعى المجلس إلى النهوض بمستوى الحياة للأسرة الأردنية من خلال دوره كمرجعية علمية وفكرية حيث يساهم في وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وإجراء التعديلات اللازمة عليها وإجراء مراجعة شاملة للتشريعات المتعلقة بالأسرة من خلال التنسيق مع كافة مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات حكومية وأهلية وأكاديمية، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص لضمان النهج المتعدد الأبعاد في معالجته لقضايا وشؤون الأسرة.

تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة من عمر (٠-٨) سنوات وصدرت عن الاستراتيجية خطة عمل يباشر المجلس الوطني لشؤون الأسرة في تنفيذها. وتركز الاستراتيجية على تنمية الطفولة في حقل التربية والتعليم لما قبل المدرسة والتعليم الأساسي والصحة، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

توفر المنظمات غير الحكومية برلماناً للطفل تشارك فيه الإناث كما الذكور، يهدف إلى رفع وعي الطفلة بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومشاركتها فيها. وبرلمان الطفل يعد من التجارب الناجحة جداً إقليمياً ومحلياً.

تختص إدارة حماية الأسرة كإدارة أمنية متخصصة في التعامل مع ضحايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية من النساء والأطفال ضمن آلية تراعي سرية وخصوصية هذه الحالات وقد تم اعتماد تقنية إجراءات المقابلات عن طريق التسجيل بالفيديو مع ضحايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية من فئة الأطفال حيث يتم إجراء المقابلة مع الطفل الضحية عن طريق التسجيل بالفيديو داخل إدارة حماية الأسرة، ومن ثم إرسال هذه المقابلات المسجلة إلى القضاء، وقد تم اعتماد هذه التقنية قانوناً "أمام القضاء والهدف منها تجنيب الطفل تكرار الحديث عن الإساءة التي تعرض لها حفاظاً على نفسيته.

ولحماية الأطفال الإناث من العنف الموجه والممارس ضدهن أنشئت في إحدى المؤسسات غير الحكومية الوطنية "دار الأمان للأطفال" في عام ٢٠٠٠ وتستقبل حالات الأطفال المعرضين للعنف من الذكور والإناث من سن ٦ إلى سن ١٢ سنة، وتوفر إحدى المنظمات غير الحكومية الأردنية "دار لضيافة الطفل" تمكن الآباء والأمهات المطلقين من مشاهدة أبنائهم وبناتهم بعيداً عن مراكز الشرطة بالإضافة إلى خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي التي تقدم للأسرة والطفل.

أما بخصوص الوضع التفصيلي لخطة العمل الوطنية التي وضعت تنفيذاً لمنهاج عمل بيجين. فقد حدد برنامج العمل الذي شرح بالتفصيل في تقرير الأردن الأول حول تنفيذ منهاج عمل بيجين محاور أساسية تشكل أولويات العمل في إطار النهوض المرأة. ظهرت ضمن برنامج العمل المشار إليه ما مجموعه (١٠٦) مشاريع اقترحتها جهات حكومية وأخرى غير حكومية لم يتلق سوى القليل منها دعماً مالياً ودخلت حيز التنفيذ. ولكن التزامات الأردن بالاتفاقات الدولية وقرارات المؤتمرات الدولية ولا سيما بيجين وضمن المحاور السابقة قد ترجمت إلى برامج ومشاريع خرجت عن إطار خطة العمل الأساسية، ضمن إطار مبادرات ضرورية لمنظمات غير حكومية وأخرى حكومية، وذلك لتوفر التمويل اللازم للقيام بها، وملائمة الأجواء العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعديلات التشريعية والإصلاح السياسي.

جيم- أهم العقبات التي تواجه تنفيذ منهاج عمل بيجين في الأردن

من أهم العقبات التي تواجه تنفيذ منهاج عمل بيجين في الأردن، التمويل، إذ وفي سياق الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الأردن ومحدودية الموارد والمصادر المحلية يشكل التمويل عنصراً مهماً من عناصر إنشاء المشاريع وتنفيذها وعلى مختلف الأصعدة، وضمن إطار العمل على قضايا المرأة تحديداً. هذا بالإضافة إلى التحديات التي يشكلها التمويل الخارجي للمشاريع الوطنية، والتحديات الداخلية التي قد يواجهها هكذا تمويل.

وتحـــدد أيضـــاً الأولويـــات الوطنـــية من خلال الأوضاع الاقتصادية الملّحة، والأوضاع الإقليمية السياسية التي تنعكس بشكل مباشر على الأوضاع الداخلية عاملاً حاسماً في تحديد القضايا المطـــروحة للعمـــل، آلـــية العمل عليها، والتمويل المخصص لها وطنياً، إقليمياً، وعالمياً. فضمن منطقة مضطربة سياسياً وغير مستقرة تتعرض الأولويات الوطنية إلى تغيير مستمر تعدل في ضوء تغيـــيرها الأجندات المحلية الحكومية وغير الحكومية، مما يجعل استدامة العمل على قضايا المرأة وضمن مجالات محددة أمراً صعباً.

وتشكل الفجوات الجندرية بين الرجال والنساء في المجالات المختلفة تحدياً أساسياً أمام تحقيق عدالة نوعية ومساواة كاملة أو متكافئة بين الرجل والمرأة في الأردن. فقد تحققت إنجازات مهمة على صعيد تعليم المرأة لا تزال نوعية التعليم (إنساني، علمي تطبيقي) إشكالية أساسية تخضع للتفضيل الثقافي والتنميط التقليدي لأدوار المرأة، كما ولا تترجم مخرجات التعليم من حيث عدد الخريجات ونسب التحاقهن بسوق العمل، إذاً لا تزال بطالة النساء المتعلمات مشكلة حقيقية في الأردن. ومن الجدير الإشارة إليه ضمن هذا الإطار هو أن لارتفاع نسب البطالة بين النساء تبعات تتمثل في ارتفاع نسب الإعالة، مما يؤثر سلباً على وضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي. ولا تزال الفجوة في المشاركة السياسية قائمة وعلى كافة مستويات صنع القرار، ولا سيما مجالات الإدارة العليا إذ لا تتجاوز نسبة النساء فيها ٢,٣% من مجموع موظفي الإدارة العليا في الأردن. والفجوة في المجالات الاقتصادية لا تزال أيضاً كبيرة فالمرأة تعمل بنسب ضئيلة كمستثمر وكمالك للعقارات والمشروعات الكبيرة. كما أن التحسن الواضح في أداء المؤسسات الوطنية في مكافحة الفقر لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم، والمزيد من الجهود لابد من أن تبذل من أجل تخفيف أعباء التصحيح الاقتصادي عن النساء لا سيما النساء رئيسات الأسر واللاتي يشكلن ١٢% من الأسر الأردنية. ولا يزال العنف، وبعض التشريعات المميزة ضد المرأة تحدياً أساسياً يواجه كافة العاملين على قضايا المرأة، كما أن مزيداً من الجهد لا بد أن يبذل حتى تصبح الإحصاءات الوطنية الصادرة عن الدوائر والمؤسسات العامة حساسة للنوع الاجتماعي، وذلك لأهميتها الحيوية في التخطيط الوطني وعمليات صنع القرار. كما أن مسحاً وطنياً لمعرفة واقع وحجم العنف الممارس ضد المرأة في الأردن يعد أمراً غاية في الأهمية وملّحاً في ذات الوقت في ضوء الاعتبارات الحالية والتوجهات الموجودة نحو إيجاد حد للظاهرة ومحاربتها.

ويشكل الموروث الثقافي والاجتماعي والمتعلق خصوصاً بأدوار وقدرات المرأة عقبة أساسية أمام التحرك باتجاه رفع سوية المرأة وتنفيذ محاور بيجين، ولا تنعكس الثقافة المجتمعية على رفض أو تحديد للبرامج التي تستهدف المرأة وخصوصاً في مجال التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية ولمشاركتها الكاملة والمتساوية مع مشاركة الرجل في المجال العام السياسي والاقتصادي فقط، بل تنعكس أيضاً في المؤسسات الوطنية لتشكل ثقافة سائدة تحكم علاقات العاملين بعضهم ببعض، الموظفين، المدراء، السياسيين ...الخ (الذكور منهم والإناث). التوقعات التقليدية الخاصة

بدور المرأة في المجتمع وعلى الرغم من أنها لا ترفض مشاركة المرأة بشكل كامل في المجال العام فإنها تحبذ أن تكون هذه المشاركة مشروطة بحيث لا تلغي ولا تؤثر على دورها التقليدي في المجال الخاص.

دال- الدروس المستفادة

من خلال عملنا على المحاور السابقة لمنهاج عمل بيجين ودراستنا وتحليلنا للعقبات والتحديات التي واجهت عمليات التطبيق، بالإضافة إلى تجربتنا الوطنية بالعمل معاً كقطاعات حكومية وغير حكومية فإننا تعلمنا مجموعة من الدروس نجملها فيما يلي:

١- من أهم الدروس المستفادة من تنفيذ منهاج عمل بيجين تلك المتعلقة بضرورة تقديم الأولويات والسياقات الوطنية والعمل عليها ضمن إطار وطني مؤسسي، فمؤسسة العمل على قضايا المرأة هو أحد أهم الدروس المستفادة من العمل على المنهاج وقد تم تنفيذه في الأردن.

٢- ضرورة إشراك الرجال والنساء في التغيير المنشود. فتجارب دمج النوع الاجتماعي لم تكن لتحقق النجاح الذي وصلت إليه بدون مساهمة الجنسين في إعداد وتنفيذ خطط الدمج.

٣- ضرورة رفع وعي كافة العاملين ضمن الإطارات المختلفة التي تتعلق بالمرأة كالساسة، وصناع القرار، وفي المجالات السياسية، الاقتصادية، التشريعية، الاجتماعية، الصحية، التعليمية، الخ بمفهوم النوع الاجتماعي، وتباينات الأدوار والاحتياجات المنبثقة عن تباين النوع الاجتماعي.

٤- توثيق المشروع المنجز حتى يصبح تجربة يتعلم منها الآخرين، بالإضافة إلى السعي نحو التعريف بها على كافة المستويات. والتوثيق يتضمن أيضاً الاستناد إلى موافقات مكتوبة وموثقة وعدم الاستناد إلى توجهات واستعدادات شفوية غير مكتوبة.

٥- تنسيق الجهود على المستويين الحكومي وغير الحكومي من أجل تحقيق إنجاز فعّال أكثر على مستويات التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشاريع، فخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٩٩-٢٠٠٣) لم تكن لتخرج بصورتها الحالية بدون التنسيق العالي المستوى والانفتاح من قبل الطرفين على العمل المشترك.

٦- ضرورة تفعيل آليات الرصد والمساءلة في التطبيق والتنفيذ، فالعديد من المشاريع يصعب متابعة أوضاعها، وتقييمها بدون ذلك، كما أن الرصد وآلياته تمكننا من التدخل في الوقت المناسب من المشروع وذلك لإصلاح خلل معين في المشروع أو إنقاذه وتغيير مساره في الوقت المناسب.

٧- ضرورة التنسيق الإقليمي والدولي من أجل تبادل الخبرات وتحقيق مزيد من التفاعل، فقد أثبتت العديد من البرامج والنشاطات نجاحاتها إذا ما كان التنسيق للعمل عليها متنوعاً بين ما هو وطني داخلي وعالمي، في مجال تبادل الخبرات والدعم الفني والمالي.

هاء- الفرص المتاحة

ترغب اللجنة الوطنية ضمن هذا الإطار وكما اتفق على ذلك أيضاً غالبية من شارك في إعداد التقرير إضافة بُعد جديد إلى الأبعاد المطروحة ضمن هذا الجزء من التقرير، ومتعلق بتحديد الفرص المتاحة، فلا يكفي الحديث عن العقبات والدروس المستقاة من التجربة بقدر ما هو مهم أيضاً بحث وتحديد الفرص المتاحة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والتي من الممكن أن تحدد الإطار العام للعمل المستقبلي على محاور منهاج العمل. ونشير ضمن هذا الإطار إلى ما يلي فيما يتعلق بوضع الأردن: (١) تواجد إرادة سياسية عليا تدفع باتجاه تقدم المرأة في كافة الميادين، (٢) التزام الحكومات المتعاقبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين. وهذا الالتزام نابع من وعي حقيقي بضرورة رفع سوية المرأة ويستجيب في الوقت ذاته للمطالب الداخلية الملحة من قبل الحركة النسائية، ويعبر عن التزام واع بالاتفاقيات الدولية وقرارات المؤتمرات الدولية ولا سيما بيجين ضمن هذا الإطار،(٣) الاعتراف الرسمي وغير الرسمي بضرورة النهوض بالمرأة ورفع سويتها، وذلك على مستـــوى الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، (٤) الشبكة الواسعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل من أجل المساواة بين الجنسين والتنسيق الواضح والفعال بينها.

ثالثا- التنمية المؤسسية

تجاوب الأردن مع دعوة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ومنهاج العمل المنبثق عنه والتي ركزت على ضرورة إيجاد هيئات وآليات وطنية مناسبة تخول مسؤولية النهوض بالمرأة وعلى مختلف المستويات، ومنح هذه الآليات الوطنية " صلاحيات التخطيط والدعوة لإحراز تقدم في مجال النهوض بالمرأة ورصد خطى هذا التقدم" (بيجين: الفقرة ٢١٧). تأثير بيجين الرئيسي شمل تعديلاً لمهام اللجنة المؤسسة عام ١٩٩٢، بما يتوائم والإعلان ومحاوره، فخولت اللجنة بجملة من المهام الرئيسية التي تتراوح بين تنفيذية وتنسيقية واستشارية وذلك ضمن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٢[6]، أهمها: (١) وضع السياسات العامة المتعلقة بشؤون المرأة، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة، (٢) تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالنشاطات في المجالات المحلية والعربية والدولية، فيما يتعلق بقضايا المرأة وتحسين مكانتها، ويشمل ذلك أن يناط باللجنة الوطنية مهمة تمثيل المملكة في الهيئات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة، (٣) مراجعة ودراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة، واقتراح الأنظمة والقوانين التي تحقق مكتسبات للمرأة وتحول دون التمييز ضدها في جميع المجالات، ومتابعة تطبيق ذلك، (٤) إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة والعمل على تحديثها وتطويرها ومتابعة تنفيذها، (٥) تشكيل شبكة اتصال فيما بين اللجنة والوزارات والمؤسسات العامة

---

(٧) وبتنفيذ هذه المهام يتحقق الغرض الأساسي من إنشاء اللجنة الوطنية والمتمثل بكونها المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة وبالتالي فانه على كافة الجهات الرسمية وكما ورد في الفقرة (ب) من كتاب رئاسة الوزراء المحدد للمهام الاستئناس برأي اللجنة الوطنية قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك، كما أن على اللجنة الوطنية رفع توصياتها وتقاريرها الدورية، كما إلى رئيس الوزراء.

للعمل مع اللجنة الوطنية في تحقيق أهدافها، إضافة إلى تشكيل لجنة موازية من المنظمات غير الحكومية تحدد أهدافها ومهامها ووسائل عملها بتعليمات تصدرها اللجنة الوطنية.

تعمل اللجنة الوطنية على تنفيذ هذه المهام من خلال أمانة عامة تضم خبيرات ومتخصصات في مجالات المرأة والنوع الاجتماعي، ولجان فرعية تشكل امتدادات اللجنة إلى القطاعين الحكومي الرسمي والأهلي غير الرسمي. هذه اللجان هي: شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية، اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، فريق العمل القانوني، ومنتدى الأكاديميات والمهنيات. تمثل هذه اللجان الفرعية شبكات للاتصال بين اللجنة الوطنية وشركائها في القطاعين العام والأهلي. وفيما تخصص للجنة الوطنية موارد مالية محلية من الحكومة، تلتمس اللجنة الوطنية في أدائها لمهامها وفي تمويلها للبرامج والنشاطات التي تقوم بها على صعيد رفع سوية المرأة الأردنية موارد مالية أجنبية ومحلية، ضامنة في كل مشاريعها التزامها بالاستراتيجية الوطنية للمرأة (سنأتي على عرضها لاحقاً) التي تحدد الأولويات الأساسية فيما يتعلق بمجالات العمل الحاسمة في حياة المرأة الأردنية.

ومن الجدير بالذكر أن النموذج التي تمثله اللجنة الوطنية الأردنية من حيث كونها منظمة شبه حكومية تتبع مباشرة لرئاسة الوزراء، وممنوحة بذات الوقت استقلالية غير مشروطة بالعمل ضمن الإطارات التي ترتأيها مناسبة للسياق الوطني والنسائي الأردني، هو من أفضل النماذج وأكثرها فعالية، كما أنها تعد نقلة نوعية عن التجارب الوطنية السابقة ممثلة بمديرية المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية، ودائرة المرأة ضمن وزارة العمل، التي أثبتت محدودية إطار عملها لارتباطها بقطاعي التنمية والعمل فقط، واقتصارها لذلك الربط بأعلى مستويات صناعة القرار السياسي في البلاد، وعدم فاعليتها على المستوى الوطني (اللجنة الوطنية، المرجعية والمهام (٢٠٠٤):٢). وبذلك تكون اللجنة الوطنية الأولى من نوعها في الأردن والقادرة على العمل بشكل عبر وزاري (Inter-Ministerial) على قضايا المرأة وذلك انسجاماً مع الخطاب الوطني الداعي إلى أن قضايا المرأة لا يمكن أن تتجزأ وتعامل بشكل منفصل عن أي من القطاعات التنموية الشاملة، ويجب أن تدمج قضايا واحتياجات المرأة والنوع الاجتماعي في التيار الأساسي لكل مؤسسة أو دائرة أو برنامج أو نشاط وطني يستهدف المواطنين.

ألف- مؤسسة قضايا المرأة: الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية

تعد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية باكورة أعمال اللجنة الوطنية والتي تعد من خلال (عملية تشاركية) واسعة النطاق جمعت القطاع العام والجامعات والمنظمات غير الحكومية وناشطات حقوق المرأة ومن كافة أنحاء الأردن. وتركز الاستراتيجية على التعديلات التشريعية وعلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، وعلى أهمية الوصول والتحكم بالموارد الاقتصادية وعلى الفرص المتساوية في المجالات التعليمية والاجتماعية والصحية، وقد انتهت اللجنة الوطنية من إعداد المسودة النهائية للاستراتيجية الوطنية المحدثة آخذة بالاعتبار العديد من المستجدات التي طرأت على أوضاع المرأة الأردنية خلال السنوات العشر الماضية، وتستجيب للتغييرات الواقعة على المستوى السياسي منتهزة فرصة الانفتاح السياسي والإرادة السياسية العليا في دعم المرأة وقضاياها. فقد ظهرت هناك جملة من العوامل والظروف التي استدعت إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية وتحديث ما جاء فيها من قضايا ومحاور أساسية واليات العمل على تنفيذها، فيمكن وبشكل عام إجمال هذه العوامل والظروف فيما يلي: (١) المستجدات السياسية والاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، (٢) تطور الوضع الاقتصادي والسياسي للمرأة الأردنية، و(٣) الدروس المستقاة

من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المعتمدة عام١٩٩٣، (٤) والنتائج التي توصلت إلى اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة بعد مراجعة وتقييم الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة حتى الآن والوقوف على نقاط قوتها وضعفها. تتضمن الاستراتيجية المحدثة محاور عديدة هي: التشريعات، محور التمكين الاقتصادي، محور الأمن البشري والحماية الاجتماعية والذي يضم قضايا الفقر، والمرأة المسنة وذوات الاحتياجات الخاصة، والنساء رئيسات الأسر، التعليم، والصحة والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى محور الإعلام ومحور المشاركة في الحياة العامة.

ويشهد الأردن مؤخراً، وكما أسلفنا تطوراً ملحوظاً في مجال دمج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة على مستوى الوزارات المختلفة وتمثل ذلك ببدء تطبيق نماذج دمج منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات ودوائر القطاع العام. فبالإضافة إلى التجربة الرائدة في مجال الدمج والتي نفذتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مع ديوان الخدمة المدنية، ظهرت هناك محاولات لدعم المرأة في القطاع الزراعي في وزارة_الزراعة من خلال تشكيل "وحدة النوع الاجتماعي" في الوزارة في عام ٢٠٠٠، وتم في نهاية العام الماضي إعادة تعريف مهامها بحيث أصبحت تركز بشكل كبير على تنفيذ دمج النوع الاجتماعي. أما محاولة الدمج التي بدأت بتنفيذها دائرة الأراضي والمساحة (في عام ٢٠٠١) فهي أيضاً لا تزال حديثة العهد، نفذ منه مسحاً سريعاً لأوضاع الذكور والإناث في الدائرة تلاه تنفيذ برنامج لبناء القدرات. فيما تقوم دائرة الإحصاءات العامة بتنفيذ برنامج للدمج لا يزال في مراحله الأولية. وتوفر اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة ضمن هذا الإطار وبالتعاون مع مؤسسات وطنية مختصة التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي، واللازم لتنفيذ خطط الدمج والحفاظ على استمرارية العمل فيها. ومن التجارب الأخرى التي تجدر الإشارة إليها أيضاً ضمن هذا الإطار تجربة وزارة العمل والتي تأسس فيها قسم المرأة العاملة في النصف الثاني من التسعينات، وتجربة وزارة التنمية الاجتماعية_والتي تأسس فيها قسم تمكين المرأة في العام الماضي، وتتواجد له فروع في غالبية مديريات التنمية الاجتماعية في المحافظات. وفيما يتوفر لقسم تمكين المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية موارد بشرية ومالية محدودة لقيامه بعمله، تعّد الموارد البشرية في قسم المرأة العاملة ضمن وزارة العمل تحدياً أساسياً، وكلا النموذجين يفتقران في كل الأحوال إلى القوة السياسية اللازمة لتطبيق ما تراه مناسباً ومؤاتياً للنهوض بالمرأة ضمن مجالات عمل القسمين. فضمن إطار وزارة العمل يتم التركيز على قضايا المرأة العاملة في القطاع الخاص، وضمن إطار وزارة التنمية الاجتماعية ويتم التركيز على قضايا المرأة في حدود ما يتعلق بالخدمات المقدمة من قبلها، والبرامج المنفذة من خلالها وخلال ذلك يواجه القسمان صعوبات إدارية وتحديات عديدة. كما شهدت وزارة العمل أيضاً توجهاً نحو تفعيل دور المرأة ضمن الهيئات الوطنية المنبثقة عن الوزارة، فعندما أعيد مؤخراً إحياء وظيفة "المستشارين العماليين لدول الخليج" (وعددهم ٧) تم تعيين امرأة بينهم ولأول مرة في تاريخ الوزارة. وتجدر الإشارة ضمن هذا الإطار إلى مديرية جديدة تم إنشاؤها في وزارة التنمية السياسية الحديثة العهد، وهي مديرية المرأة والشباب وحقوق الإنسان، تديرها امرأة، كما هو حال قسم المرأة في المديرية.

وما يمكن قوله إجمالا حول تجارب دمج منظور النوع الاجتماعي أنها لا تزال حديثة العهد في الأردن وأن مستويات القدرة في دمج منظور الاجتماعي على مستوى الخبراء المحليين جيدة وان كانت ولا تزال محدودة. التجارب المنفذة على مستوى المؤسسات الوطنية كديوان الخدمة المدنية، ودائرة الأراضي والمساحة حققت إنجازات مهمة على صعيد بناء قدرات فرق العمل الفنية القائمة على دمج منظور النوع الاجتماعي والتابعة للمؤسسات الوطنية، وبرغم محدودية النجاحات إلا أنها تستحق الذكر فمستوى تمثيل الإناث في مواقع صنع القرار في دائرة الأراضي والمساحة قد تغير

بشكل جذري، فبعد أن كان منصب " مدير مديرية تسجيل الأراضي" حصراً على الرجال وحدهم تتولى امرأة الآن هذا المنصب، فيما تشارك الموظفات ضمن الدوائر الأخرى بشكل أكبر في الدورات والبعثات داخل وخارج المملكة.

أما فيما يتعلق بآليات الرصد التي أنشئت لقياس التقدم المحرز في مجال التنفيذ فهي متعددة ومتنوعة. فتحمل كل خطة لدمج منظور النوع الاجتماعي في الدوائر والمؤسسات الوطنية المذكورة آنفاً جزءاً خاصاً بالمتابعة والرصد، واضعة آليات محددة لذلك. فعلى سبيل المثال تتضمن خطة دمج منظور النوع الاجتماعي المعدة مع ديوان الخدمة المدنية مجموعة من الآليات والإجراءات التي يتوجب على فريق الدمج المكون من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، إدارة الديوان، وفريق الدمج، والفريق الفني المساعد القيام بها بإعداد وتقديم تقارير دورية توضح مواقع الرجال والنساء الموظفين والموظفات في الديوان من حيث التمثيل في مواقع صنع القرار المختلفة، حراكهم الوظيفي، حصولهم على المصادر المتاحة كالدورات والبعثات والمؤتمرات الخارجية والمنح الدراسية، ورصد فجوات النوع الاجتماعي ضمن هذا الإطار وذكر أسبابها وتعليلها.

وفيما يتعلق بوضع الإحصاءات الوطنية فقد حددت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية مجالات الاهتمام الحاسمة وأولويات المرأة الأردنية ضمن مجالات التشريعات، الأمن البشري والحماية الاجتماعية، التمكين الاقتصادي، المشاركة في الحياة العامة، والإعلام. وأكدت أهمية الإحصاءات المصنفة تبعاً للنوع الاجتماعي ضمن كل إطار، هذا ولا تزال الإحصاءات المصنفة تبعاً للنوع الاجتماعي إشكالية ملحة على المستوى الوطني الأردني، فباستثناء الإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لا تزال العديد من المؤسسات والدوائر وحتى الوزارات تصدر تقاريرها السنوية والدورية بدون تصنيفها جندرياً، مما دعى إلى أن تولى مسألة الإحصاءات المصنفة أهمية مضاعفة من قبل اللجنة الوطنية وشركائها وذلك أولاً من خلال جعل توفير الإحصاءات الوطنية والقطاعية التابعة لكل وزارة بشكل مصنف جندرياً هدفاً أساسياً ضمن محور التمكين الاقتصادي للمرأة في الاستراتيجية.

وتم مؤخراً إصدار تقرير إحصائي خاص "بأوضاع المرأة الأردنية: الديمغرافية، المشاركة الاقتصادية والسياسية، والعنف ضد المرأة". ويوفر هذا التقرير أساساً ومادة إحصائية بالغة الأهمية والدقة للقطاعات المذكورة ولمستخدمي البيانات الإحصائية المصنفة كاللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تستند على هذه الإحصاءات في إعداد تقاريرها الدورية الخاصة بالمرأة، ومراكز البحوث والدراسات، وبرنامج دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، وصانعي القرار على العموم حتى يتم أخذ هذه الإحصاءات بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط الوطني الشامل أو الجزئي. بالإضافة إلى ذلك فإن تحدٍ كبير يواجه مستخدمي الإحصاءات والمصنفة تبعاً للنوع الاجتماعي في الأردن اليوم ويتمثل بأن بعض الإحصاءات لدى بعض الدوائر غير محوسبة ولا تزال تحفظ ضمن ملفات وسجلات يتطلب الوصول إليها وقتاً وجهداً كبيرين، ولكن هذه الإشكالية تحل بالتدريج إذ يدخل الحاسوب وبشكل تدريجي كافة القطاعات والدوائر والمؤسسات الوطنية، ويتم استخدامه بفاعلية.

وضمن إطار متابعة تنفيذ منهاج علم بيجين تتولى اللجنة الوطنية الأردنية مهمة التنسيق فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع الوطنية المتابعة لتنفيذ منهاج العمل، وتنطلق اللجنة الوطنية وبشكل عام ومستمر من منهجية تشاركية تضم فيها شركائها من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، بالإضافة إلى جماعات الضغط والمصلحة في الأردن. فقد شمل فريق العمل الذي شكل لدراسة

ومناقشة وسائل متابعة الأردن لمنهاج عمل بيجين (١٩) ممثلاً لمنظمة حكومية ومؤسسة وطنية عـــامة، و(٢٦) ممثلاً للقطاعات غير الحكومية والنسائية العاملة والفاعلة في مجال النهوض بالمرأة في الأردن. وقد قامت المنظمات غير الحكومية بإعداد خطة عمل لها استناداً إلى نتائج (١٢) ورشة عمل عقدت لهذا الغرض. وقامت المنظمات غير الحكومية المشاركة باقتراح مجموعة كبيرة من المشاريع والبرامج التي تتوائم وقدراتها وإمكاناتها (خطة العمل الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، ١٩٩٨).

رابعاً- التحديات الرئيسية والتدابير المتخذة لمواجهتها

ألف- التحديات الرئيسية

١- محدودية الإمكانات المؤسسية

مقارنة مع حجم الأعباء الملقاة على عاتق الدولة فان الإمكانات المؤسسية للأجهزة الوطنية لا تزال محدودة، وكنتيجة لمحدودية هذه الإمكانات تتباين أيضا مستويات النضج المؤسسي، ففي حين تمكنت بعض المؤسسات والمنظمات من توفير بنى ودراسات وإحصاءات وكوادر جيدة، ما زالت غيرها تعاني من محدودية هذه المستلزمات. هذا الوضع استدعى أن يراعي برنامج العمل المنفذ لبيجين هذا التمايز في نضج البنى المؤسسية والاعتماد على المؤسسات نفسها لتساهم في تحديد أولوياتها وأنشطتها في ضوء قدراتها، مع مساعدتها لإنضاج بنائها المؤسسي. الأمر الذي يستدعي أيضاً مزيدا من برامج التوعية والتدريب في مجالات النوع الاجتماعي تحديدا وآليات دمج النوع الاجتماعي المؤسسية عموما.

٢- الأوضاع السياسية والاقتصادية الوطنية والإقليمية

على الرغم من أن الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الأردن داخلياً قد جعلت من المواضيع السياسية والاقتصادية أولويات وطنية ملحة تقع على أعلى درجات سلم الأولويات إلا أن الأهداف الخاصة بالمرأة قد حظيت باهتمام الحكومات الوطنية المتعاقبة وبشكل متفاوت، ويشهد هذا الاهتمام وكما يؤكد العديد من المراقبين تزايداً ملحوظاً. فضمن أجواء التنمية السياسية التي يعيشها الأردن باتت النساء الأردنيات سباقات إلى التذكير بقضاياهن وتوجيه الاهتمام إليها. يضاف إلى ذلك توجهات الحكومة الحالية نحو مزيد من مشاركة النساء الفاعلة، وجهود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في العمل على قضايا المرأة الأردنية.

٣- أثر العوامل الاقتصادية

فسببٌ مهم للقصور في تحقيق بعض الأهداف هو الوضع الاقتصادي العام للأردن، والذي تأثر سلبا وبشكل موسع بالأزمات الاقتصادية الدولية ومحدودية الموارد المحلية، ويمكن أن نعتبر الأوضاع الاقتصادية سببا مهما لمحدودية التحسن في معدلات انخراط النساء في سوق العمل، وفي ازدياد أعداد النساء دون خط الفقر، كما اثر الوضع الاقتصادي

على الأهداف الأخرى من خلال تقليص الموارد المالية التي أمكن توفيرها لتنفيذ البرامج والنشاطات. كما أثرت الأوضاع الاقتصادية على توفير التمويل اللازم للعمل على قضايا المرأة، ولا تزال الموازنة العامة غير حساسة لأبعاد وتباينات النوع الاجتماعي. استدعت هذه الظروف أن يراعي برنامج العمل لتنفيذ منهاج بيجين وحتى الاستراتيجية الوطنية للمرأة الواقع الاقتصادي للأردن، وكذلك الاعتماد بالدرجة الرئيسية على الإمكانات الذاتية للأجهزة الحكومية وغير الحكومية، كما استدعت تقليص الاعتماد على الدعم المباشر إلى الحدود الدنيا وللقضايا الأهم.

٤- العوامل الاجتماعية والثقافية

فالمجالات التي حصل فيها التقدم الأكبر هي مجالات الصحة والتعليم، أما المجالات التـــي حصل فيها التقدم الأقل، كالعمل، وكذلك بعض التشريعات والقوانين، فهي المجالات التي جاءت فيها الأهداف الخاصة بالمرأة متعارضة مع الوضع الاجتماعي السائد، فقد أدى هذا التعارض إلى الارتباك والتعثر في تنفيذ هذه الأهداف وفي استفادة النساء من المعوقات التي تمت إزالتها.

٥- التداخل الكبير بين العوامل المختلفة الخاصة بالمرأة

مما يقتضي معالجتها بشكل متكامل متعدد الأبعاد وليس كعوامل متقطعة، هذا واضح بالنسبة لهدفي التعليم والعمل مثلا: فعلى الرغم من أن الهدف من التعليم هو ليس فقط التأهيل للعمل المدر للدخل، إلا أن العمل لمن تحتجن إليه يمثل هدفا أساسيا في بلد كالأردن ذو الإمكانات الاقتصادية المحدودة. ولكن الذي حصل للمرأة في الأردن هو أن التعليم، بما في ذلك التعليم المهني، لم يضمن للمتعلمة فرصة للعمل، الشيء ذاته ينطبق، والى حد اكبر واكثر تعقيدا، على مشكلة ازدياد عدد الفقراء: فأهداف التشغيل لم تراعي التأثيرات المتداخلة لمجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية، كلية وجزئية، مما أدى إلى حصول ارتفاع في أعداد المشتغلين وأيضا في أعداد الفقراء. هذا الوضع أكد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأهداف المعقدة في إطار متعدد الأبعاد، مما استدعى خلال برنامج العمل على تنفيذ منهاج عمل بيجين معالجة قضايا التعليم والعمل في محور واحد، ثم إضافة محور خاص بالفقر لمعالجة الأبعاد المتداخلة والمعقدة لهذه المشكلة.

٦- طبيعة الإطار الدولي لمعالجة واقع المرأة

والذي ركز على ملامح دولية مشتركة، فأهمل الخصوصيات الإقليمية والمحلية، والتي هي بالغة الأهمية للمنطقة العربية، خاصة في مجال القوانين والتشريعات. تغلب الأردن على المعيقات من هذا النوع من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة والتي تنسجم خطة عملها مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الوطني والإقليمي. يتطلب الأمر على أية حال مزيدا من التنسيق على المستوى الإقليمي لنشر التجارب وتبادل الخبرات.

٧- العمل على رفع سوية المرأة وتفعيل مشاركتها

لقد قطع الأردن شوطاً مهماً في مجال العمل على رفع سوية المرأة وتفعيل مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجال العام الوطني، الجهود التي بذلك حظيت بدعم وتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية العالمية والتي وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الأردن وفرت شروط نجاح العديد من المشاريع ضمن هذا الإطار، ولا سيما الشروط المالية والتدريب التقني، وحتى يستمر النجاح لهذه المشاريع فان الأمر يتطلب مزيداً من التنسيق على المستوى العالمي ومزيداً من الدعم المالي والفني المقدم.

٨- التدابير المتخذة لمواجهة التحديات

لقد حدد برنامج العمل الوطني لتنفيذ منهاج عمل بيجين مجموعة محاور أساسية للعمل عليها ضمن إطار السنوات الخمس المنصرمة، وترسم غايات الألفية الثالثة للتنمية الإطار العام للعديد من الخطط الوطنية المنفذة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة. وفيما ظهرت هناك العديد من البرامج والمشاريع لتغطية المحاور السابقة فإنها بحاجة إلى مزيد من العمل، كما أن محاور أخرى باتت في ضوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الأردن حالياً أكثر إلحاحاً. ففيما لا تزال بحاجة إلى مزيد من العمل على الفقر وتمكين المرأة اقتصادياً ولا سيما التركيز على أوضاع المرأة الاقتصادية، فلا تزال البطالة بين النساء مرتفعة (٢٠,٣%) وهي بين المتعلمات تفوق نسبها بين غير المتعلمات أو ذوات التعليم المحدود. وفي ضوء تطبيق برنامج للتصحيح الاقتصادي، وتأثيرات العولمة فان اهتماماً خاصاً بتمكين النساء في مجالات الاستثمار والعمل والمشاريع الصغيرة تعد أولوية ملحة.

وفيما اتخذت إجراءات حاسمة في مجال مشاركة المرأة السياسية، لا تزال هذه المشاركة دون المستوى المأمول، وقد ثبتت فعالية التدابير الخاصة كالكوتا النسائية، والتعيينات المباشرة للنساء في مواقع صنع القرار، وبالتالي لا بد من مزيد من الضغط بإنجاح رفع نسب الكوتات والتعيينات، بالإضافة إلى العمل بشكل موازي على رفع قدرات المرأة القيادية، والعمل على تغيير الصور النمطية الثقافية لدور المرأة وقدراتها.

حقوق المرأة وحقوق الإنسان قضية تعدّ ملّحة في الوقت الحالي الذي يزداد فيه الحديث عن التنمية السياسية وبحث آليات تفعيل المشاركة الشعبية، وتحفيز أسس المواطنة، فالفرصة السياسية مؤاتية وعلى العمل أن يتوائم معها. ومن هنا تنسق اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مع وزارة التنمية السياسية على تأكيد وتعزيز حقوق الإنسان والمرأة، وحقوق المواطنة الخاصة بالمرأة مفهوماً وممارسة، وتعزيز مشاركتها السياسية في الحكومة والبرلمان والأحزاب وباقي مؤسسات المجتمع المدني.

فمنهاج عمل الأردن للمرحلة القادمة سيستند إلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي حددت المجالات التالية كمحاور أساسية يلزم العمل عليها في المرحلة المقبلة، وتمثل في الوقت ذاته أولويات ملّحة للمرأة الأردنية: (١) محور التشريعات (بما في ذلك من تركيز على حقوق المرأة المدنية والسياسية)، (٢) محور التمكين الاقتصادي، (٣) محور المشاركة في الحياة العامة و(٤) محور

الأمن البشري والحماية الاجتماعية (بما في ذلك النساء ذوات الاحتياجات الخاصة، النساء رئيسات الأسرة، المسنات ..الخ)، وأخيرا محور الإعلام.

البرامج والمشاريع التي ستنبثق عن هذه المحاور للاستراتيجية الوطنية المحدّثة ستشمل القطاعين العام والخاص، وستتركز بشكل أساسي على التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية على القيام بـــ:

١- الاشتراك في برامج الإصلاح الإداري لمؤسسات القطاع العام، وذلك من خلال تنفيذ مزيد من البرامج الخاصة بدمج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الوطنية.

٢- مزيد من برامج التوعية والتثقيف، ولا سيما في مجالات التربية المدنية، العنف ضد المرأة، الصحة والصحة الإنجابية، والمشاركة والإدارة.

٣- توفير إحصاءات مصنفة تبعاً للنوع الاجتماعي وذلك من خلال توفير تقارير دورية، كان أولها تقرير أوضاع المرأة، وستسعى اللجنة إلى الضغط باتجاه أن تزود المؤسسات الوطنية إحصاءات مصنفة تبعاً للنوع الاجتماعي.

٤- دمج منظور النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية والمؤسسات الوطنية.

٥- الدفع باتجاه تنمية المرأة سياسياً بمختلف الوسائل والسبل (ولا سيما التدابير الخاصة).

٦- مزيد من التعديلات التشريعية في صالح المرأة.

٧- مراجعة استراتيجية التنمية السياسية وستسعى اللجنة ضمن هذا الإطار لأن تكون الحاكمية الصالحة بخصالها المتعلقة بالمساءلة والشفافية على أجندة وزارة التنمية السياسية، واللجان التي ستقوم بتغيير الاستراتيجية، وذلك لما ستحققه الشفافية وخصوصاً تزويد معلومات دقيقة حول الموارد المختلفة، والمستفيدون منها (رجال ونساء) من عدالة نوعية تصب في صالح المرأة الأردنية كما الرجل الأردني على حد سواء. وستخدم المساءلة، القدرة لدى المؤسسات الوطنية المعنية برصد أي تظلم أو تمييز ومساءلة الجهة له مما يعني مزيداً من المساواة وتحديداً للتمييز.

المصادر

- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، ٢٠٠٤، الدراسة التقييمية حول دمج منظور النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٩ – ٢٠٠٣. (قيد النشر).
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٢، دمج منظور النوع الاجتماعي في ديوان الخدمة المدنية: تحليل نوعي لواقع النوع الاجتماعي في المؤسسة. (دراسة غير منشورة).
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٢، مشروع دمج منظور النوع الاجتماعي (الجندر) في ديوان الخدمة المدنية: محور التحليل النوعي للتشريعات. (دراسة غير منشورة)
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٢، دمج منظور النوع الاجتماعي في ديوان الخدمة المدنية: دراسة إحصائية للموارد البشرية. (دراسة غير منشورة).
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٤، المرجعية والمهام.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٤، خطة دمج النوع الاجتماعي في ديوان الخدمة المدنية.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ١٩٩٨، برنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة الأردنية (١٩٩٨-٢٠٠٣) في إطار المتابعة على تنفيذ خطة العمل وتوصيات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة بيجنغ ١٩٩٥.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ١٩٩٨، برنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة الأردنية (١٩٩٨-٢٠٠٣) في إطار المتابعة على تنفيذ خطة العمل وتوصيات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة بيجنغ ١٩٩٥: (ملحق رقم (٣)، ملخص المشاريع المقدمة للنهوض بأوضاع المرأة على مستوى المنظمات غير الحكومية).
- كتاب وزارة التربية والتعليم إلى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة رقم ٣٠/١٨/ ٢٤٥٠٥ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٥
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمرأة الأردنية، (غير منشورة).
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مسودة تقرير الأردن الثالث والرابع الذي سيقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، (غير منشورة).
- الأمم المتحدة (لجنة حقوق الطفل)، ١٩٩٩، تقرير الأردن حول اتفاقية حقوق الطفل.
- المجلس الأعلى للسكان، ٢٠٠٣، خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة (المرحلة الأولى ٢٠٠٣-٢٠٠٧.
- المجلس الأعلى للسكان، ٢٠٠٣، الاستراتيجية الوطنية للسكان.

- وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٢، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.
- وزارة التربية والتعليم، رسالة المعلم، ٢٠٠٣.
- الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة،٢٠٠٢.
- دائرة الإحصاءات العامة، الموقع الإلكتروني (www.dos.com.jo)، ٢٠٠٣.
- UNIFEM, 2002, Jordanian Women and The ITC Space, Amman.
- اليونيفيم، دائرة الإحصاءات العامة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٢، تقرير أوضاع المرأة الأردنية: الديمغرافية، المشاركة الاقتصادية والسياسية والعنف ضد المرأة.

الملاحق

استندت المعلومات الواردة في التقرير إلى الملاحظات والمعلومات التي زودنا بها ممثلو وممثلات المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في اللقاءات التي عقدت لإعداد التقرير، وهي:

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
٢- وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية
٣- وزارة الخارجية
٤- وزارة التربية والتعليم
٥- وزارة العمل
٦- وزارة الصحة
٧- وزارة المالية
٨- وزارة التنمية الاجتماعية
٩- وزارة الداخلية
١٠- ديوان الخدمة المدنية
١١- دائرة الأحوال المدنية والجوازات
١٢- دائرة الإحصاءات العامة
١٣- دائرة الأراضي والمساحة
١٤- المجلس الأعلى للسكان
١٥- المجلس الأعلى للإعلام
١٦- إدارة حماية الأسرة/مديرية الأمن العام
١٧- المركز الوطني لحقوق الإنسان
١٨- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
١٩- مؤسسة الملك الحسين بن طلال
٢٠- معهد الملكة زين الشرف التنموي
٢١- مؤسسة نور الحسين
٢٢- الاتحاد النسائي الأردني العام
٢٣- اتحاد المرأة الأردنية
٢٤- تجمع لجان المرأة الوطني الأردنية

٢٥- الاتحاد العام لجمعيات الشابات المسيحية
٢٦- ملتقى سيدات الأعمال والمهن
٢٧- مركز الإعلاميات العربيات
٢٨- جمعية النساء العربيات
٢٩- المعهد الدولي لتضامن النساء
٣٠- جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية
٣١- ملتقى النساء العالمي
٣٢- برنامج دراسات المرأة – الجامعة الأردنية
٣٣- جمعية التمكين للنساء الجامعيات في الأردن
٣٤- جمعية نهضة المرأة
٣٥- جمعية الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
٣٦- الجمعية النسائية لمكافحة الأمية في الأردن
٣٧- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية
٣٨- نقابة صيادلة الأردن
٣٩- نقابة الأطباء
٤٠- نقابة المهندسين الأردنيين
٤١- نقابة المهندسين الزراعيين